الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية
PAPD

العمل الدّولي :
من أجل
التنمية في بلديّتي

التوأمة، التّعاون اللاّمركزي والعلاقات الدّولية الأخرى

برنامج ممول من طرف
الاتحاد الأوروبي

برنامج دعم
الإصلاح اللامركزي
PARD

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

العمل الدّولي :
من أجل
التنمية في بلديّتي

التوأمة، التّعاون اللاّمركزي والعلاقات الدّولية الأخرى

إعداد

منصف حجري • يانيك لوشوفاليي • فرح ميزوني

نوفمبر 2021

تنبيه

تعود مسؤولية هذا الدّليل حصرا إلى مؤلّفيه ولا يمكنه بأيّ حال من الأحوال أن يعكس رأي الإتحاد الأوروبي أو السّلطات التّونسية أو وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية (VNG International).

الفهـــرس

توطئة 5

1 مقدّمة 6

2 عرض تاريخي 6

الجزء الأول: فوائد التعاون اللامركزي على بلديّتي 9

1 الوضع الراهن لالتزامات البلديات التونسية 11

1.1 التوزيع حسب المجال الوطني والمناطق الجغرافية الكبرى 11

2.1 التوزيع حسب المدن 12

3.1 التوزيع حسب تواريخ الإبرام 12

2 اسهامات التّعاون اللامركزي في البلديّات 12

1.2 تنمية قدرات البلدّيات 12

2.1.1 تبادل الخبرات 13

2.1.2 الانخراط في مقاربة مشروع 13

2.2 التمويلات 14

2.2.1 الحقائق 14

2.2.2 المواضيع 14

3.2 الانفتاح على الخارج: البعد الدّولي 15

1.3.2 الشّباب 15

2.3.2 المؤسسات 16

4.2 الجاذبية 16

5.2 ديبلوماسيّة المدن 17

3 الإطار القانوني للتعاون اللامركزي 17

1.3 النّصوص القانونية 18

1.1.3 الدّستور 18

2.1.3 الفصل 40 والفصلين اللاحقين من مجلّة الجماعات المحلّية 18

2.3 النّقاط الواجب النظر فيها 19

1.2.3 ماذا؟ 19

2.2.3 مع من؟ 19

3.2.3 حول ماذا؟ 20

4.2.3 كيف؟ 20

الجزء الثاني: آليات التعاون اللامركزي 21

1 الشّروع في التّعاون اللامركزي – الشّروط الأساسية 22

1.1 إعداد وثيقة تقدّم وصفا موجزا للبلديّة 22

2.1 التزام رئيس البلديّة وإدراك غاية البلدية من التّعاون (الاستراتيجية) 22

3.1 تعيين مسؤول على المتابعة وتنمية المهارات 22

2 العثور على الشّريك 23
1.2 ما الجدوى من الشّريك؟ 23
2.2 فرص الشّراكة 24
3 الاجراءات الواجب احترامها 25
1.3 صياغة الاتفاقية 25
1.1.3 وثيقة سياسية 25
2.1.3 وثيقة فنّية 25
3.1.3 مدّة الاتفاقية وانهائها 25
4.1.3 ما هي اللغات التي سيتم استخدامها في الاتفاقيات؟ 26
2.3 اجراءات السّفر إلى الخارج 27
3.3 إعلام وزارة الشّؤون الخارجية 27
1.3.3 في تونس العاصمة 27
2.3.3 على مستوى السّفارات والقنصليّات 27
4 العقبات التي يتعيّن التغلّب عليها 28
1.4 تدريب جماعي لموظّفي وإطارات البلديّة 28
2.4 مخطط التمويل 28
3.4 مقاربة المشروع والقدرات على المتابعة 28
4.4 الهبات وتوجيهها 29
1.4.4 التّحويلات النقدية 29
2.4.4 الهبات العينية 29
5 الخاتمة 30
الملحقات 31

1 الملحق 1 – التوزيع المجالي في تونسي 32
2 الملحق 2 – البلديّات الأجنبية المتعاونة مع البلديّات التونسيّة 38
3 الملحق 3 – عناصر البروتوكول 44
1.3 تحرير مراسلة إلى رئيس بلديّة أجنبيّ 44
2.3 استقبال وفد أجنبيّ 45
4 الملحق 4 – أمثلة عن اتفاقات تعاون لامركزيّ 47
1.1 اتفاقية التوأمة بين تونس ومرسيليا 47
1.2 اتفاقية التوأمة بين صفاقس وغرونوبل 48
5 الملحق 5 – منظّمات تعمل على تيسير البحث عن شركاء 51

توطئة

في الوقت الذي تولّت فيه البلديّات التونسية دستوريّا المسؤولية على إثبات وجودها بصفتها جهات فاعلة رئيسيّة في التنمية المحلّية، وللقيام بمهمّتها على أحسن ما يرام، يتعيّن عليها أن تأخذ بزمام الوسائل المتاحة وتلك التي ستوضع على ذمتها في المستقبل وخاصّة «الإقدام على المغامرة» في اتجاه ايجابية نتائج التّضامن الدّولي.

يعتقد بأن الشراكات مع البلديّات والمنظّمات الأجنبيّة تمثّل عنصرا أساسيّا يساهم في ديمومة مسار اللامركزية وفي نجاح الانتقال الدّيمقراطيّ في الوقت ذاته. وبهذا، يمكنها العمل على تحقيق التنمية المحلّية في بعدها الإنساني ومحاربة الفقر والنّهوض بمجالات التعليم والصّحة والتّكوين والتنمية المستدامة بأوجهها المتعدّدة: البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

و يوثق أيضا في قدرة هذا الدّليل على زيادة تعزيز تبادل الأفكار والخبرات والمنافسة وعلى تثمين حيويّة الجماعات المحلّية التونسية في تعاونها مع نظرائها وشركائها الأجانب وذلك بوضع الأدوات المناسبة في ذمّتها بخصوص توجيه التّعاون اللامركزي.

يتمثّل هذا الدّليل في كونه أداة منهجيّة تنخرط في رؤية ترمي إلى تعزيز قدرات الجماعات المحلّية التي كانت لها تجربة سابقة مع التّعاون الدّولي لترسيخ تجاربها والمستجدّة منها بهدف تدريبها على ممارسة هذا الشّكل من الشّراكة.

يعتبر هذا الدّليل أداة توجيه لتخطيط اتفاقيات الشراكة وتنفيذها ومتابعتها ورصيدا من المعلومات وآلية للإرشاد الإرشاد في ما يخصّ التّعاون اللامركزي على أن يصل إلى كلّ الجماعات المحلّية وفي نفس الوقت محفّزا للبلديّات التي تعبّر عن رغبتها في الانفتاح على الصّعيد الدّولي.

1 مقدّمة

«هل يمكن لبلديتي أن تربط علاقات دوليّة؟ أليست الدّولة الجهة الوحيدة المخوّلة بذلك؟»

لا يمكن اعتبار هذا السؤال غير ذي جدوى. إذ تعود أسس بناء العلاقات الدولية الحالية إلى معاهدات وستفالي لعام ١٦٨٤ التي تنظم العلاقات بين الدول. ويمكن للجميع أن يعتقد أن البلدية تهتم بالشؤون المحلية فقط في حين تحتكر الدولة العلاقات الدّولية.

بيد أنّ البلديّات بدأت تلعب دورا مكمّلا لدور الدّولة في مواجهة تحدّيات الأمن البيئي والغذائي والصّحي والاقتصادي التي أصبحت آثارها شيئا فشيئا عالميّة. ومن خلال العلاقات التي تربطها البلديات والرّوابط التي تخلقها خارج حدود الوطن، يمكنها أن تحقّق تسارعا في التنمية المحلّية تحت إشراف الحكومة المركزيّة.

2 عرض تاريخي

منذ قرن من الزّمن، سعت الجماعات المحلّية في جميع أنحاء العالم إلى ربط علاقات دولية مع نظيراتها في الخارج بهدف التنمية الذاتية والثّنائية.

ترسم منظمة «مدن وحكومات محلّية متّحدة» مسار قرن من الالتزام الدّولي لبلديّات العالم في موقع موثّق بشكل جيّد:

https://www.uclg.org/fr/centenaire

منذ ١٩١٣، اجتمع أكثر من 400 من فنّيي البلديّات ومسؤوليها المنتخبين من 26 بلدا في غان البلجيكية أثناء المعرض الكوني. وخلال «المؤتمر الدّولي الأوّل لفنّ تشييد المدن وتنظيم الحياة البلديّة»، تبادلوا الأفكار والتجارب ووضعوا أساسا للتّعاون الذي أخذ في التعمّق أكثر فأكثر يوما بعد يوم.

تأخذ هذه الرّوابط أشكالا مختلفة وتوصف بمصطلحات متعددة مثل «التوأمة» أو «شبكة المدن» أو«التعاون اللامركزي» أو «ديبلوماسية المدن». وبغضّ النّظر عن المصطلح الذي يتم استعماله، تعدّ القدرة على الاستلهام من التّجارب الأخرى المكتسبة في الخارج وخلق علاقات تعاونية في إطار مشروع معيّن أو بناء تحالفات على أساس مبادرات دوليّة مهارات أساسيّة لكلّ مدينة من مدن العالم.

- رغبة من رؤساء البلديّات في المساهمة في تعزيز السّلام، لطالما أعلنوا على «اتفاقات توأمة» مع مدن تابعة لبلدان كانت في الماضي عدوّة وذلك بتشجيع «فضاءات السّلام والازدهار» مثل المدن الفرنسيّة والألمانيّة عقب الحرب العالمية الثانية وبلديّات منطقة السّاحل الإفريقي في مبادرة من مبادرات الإتحاد الاقتصادي والنّقدي لغرب أفريقيا UEMOA.

مجلس الجماعات الترابية للاتحاد الاقتصادي والنّقدي لغرب أفريقيا[1] UEMOA

مجلس الجماعات الترابية هو هيئة استشارية تابعة للاتحاد انشئت بموجب قرار إضافيّ عدد CCEG//02 UEMOA/2011 المؤرخ في 30 ماي 2011 الذي اتخذه مؤتمر رؤساء الدّولة والحكومات.
من خلال هذا القرار، يعطي الاتحاد رسالة سياسية من أجل تشريك أفضل للجماعات المحلّية في عمليّة التّكامل.

توأمة مدينتي تونس ومرسيليا[2]

أمضت بلدية تونس ومدينة مرسيليا (فرنسا) اتفاقية توأمة في جوان 2015 إثر سنوات عديدة من التعاون من خلال مشاريع متنوعة وذلك من أجل ضمان «التفاهم بين الشّعوب)

- مع تطوّر اللامركزية وتنامي مسؤولية البلديّات فيى إسداء الخدمات إلى المواطنين بكفاءة متزايدة، تخلق علاقات تعاون مركزيّ من أجل التّنمية ممّا يسمح بتنفيذ مشاريع ملموسة في مجالات البلديّات.

في سنة 2019، اجتمع رئيس بلديّة رأس الجبل مع العديد من الجماعات الأجنبية والمؤسسات الدّولية خلال اللّقاءات الدّولية لمدينة رأس الجبل في نسختها الأولى[3] للاستلهام من التّجارب المبتكرة وبناء شراكات من أجل مشاريع في مدينته.

- تطوّرت تحالفات الجماعات المحلّية مع تطوّر العالم وخاصّة إثر ظهور الإشكالات الدّولية والعالمية مثل الاحتباس الحراري والجائحات. تحفّز هذه التحالفات البلديّات على المشاركة في الحوار الدّولي ممّا يساهم في ظهور ديبلوماسية المدن.

في سنة 2018، دعا ممثلون عن المدن متوسّطة الحجم التي اجتمعت في شفشاون[4] (المغرب) على الصّعيد الدولي إلى فتح حوار بنّاء بين المدن الكبرى والمتوسّطة بهدف تنفيذ البرامج الدّولية والوصول إلى تنمية مستدامة مشتركة تأخذ العمل اللائق وتشريك الشّباب بعين الاعتبار.

خلال أعمال مؤتمر المناخ «كوب 26» بغلاسكو (بريطانيا العظمى)، التقت أكبر 100 بلديّة من بلديّات العالم[5] التي اجتمعت في مؤتمر قيادة المناخ لمجموعة المدن C40 من أجل تقديم مساهماتها في المفاوضات الدّولية.

(1) http://www.uemoa.int/fr/organes-uemoa/le-conseil-des-collectivites-territoriales
(2) راجع النّسخة في الملحق
(3) http://www.commune-rasjebel.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=222:premiere-journee-des-rencontres-internationales-de-la-ville-de-ras-jebel&catid=19&Itemid=101&lang=fr
https://sens-eco.org/rencontres-internationales-ras-jebel-2019/
(4) https://maroc-diplomatique.net/chefchaouen-appel-a-generer-un-dialogue-constructif-entre-les-metropoles-et-les-villes-intermediaires/
https://www.uclg.org/fr/media/nouvelles/coup-d-oeil-sur-le-programme-du-1er-forum-mondial-des-villes-intermediaires-de
(5) https://www.c40.org/cop26/

الجزء الأوّل:
فوائد
التعاون اللامركزي
على بلديّتي

التّعاون اللامركزي بوصفه عاملا من عوامل دعم اللامركزية

ينصّ دستور 2014 في فصله الـ 131 ما يلي: « تتجسد اللامركزية في جماعات محلية، تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية». وقد تمّ نشر النّظام البلدي على تراب البلد وذلك بإنشاء 86 بلديّة جديدة وتوسيع مجال 191 بلدية قائمة لكي تشمل مناطقها الدّاخلية الريفية[6].

وتندرج اللامركزية – التي ستمتدّ على 27 عاما حسب ورقة الطّريق – ضمن مسار الدمقرطة الذي تمّ إطلاقه في تونس. يتعيّن على هذه الديمقرطة أن تترجم إلى تشاور بين الفاعلين المحلّيين والمفاوضات في سبيل الصالح العامّ وممارسة المواطنة وبروز فضاءات جديدة لإطلاق المبادرات وممارسة السّلطة المحلّية. يمكننا أيضا فهمها على أنّها مسار حشد مدني أو إطارا لممارسة المواطنة أو بناء تدريجيّا لسلوكيّات ملائمة لتدبير الحياة البلديّة بشكل تشاركيّ وديمقراطيّ.

في النهاية، تهدف اللامركزية إلى خلق الشروط الملائمة للتنمية الاقتصادية للجماعات المحلّية وذلك بتعزيز قدراتها في التّدبير بغاية زيادة استقلالها تدريجيّا.

هذا الاستقلال الذي يشجّعه نقل الاختصاصات والتكوين المنظّم من قبل الدّولة ومكوّنات عدّة من المجتمع المدني يدعمه أيضا عمل الشركاء الفنّيين والماليين اللذين يعملون في مجال اللامركزية وسيتمّ تعزيزه من خلال التّعاون اللاّمركزي - بالنّسبة للبلدّيات التي تبدي رغبتها في ذلك – وذلك بالاستلهام من الأسس المنطقية ومسارات العمل التي يسعى هذا الدّليل وضعها.

(6) انظر التوزيع المجالي لتونس في الملحق عدد 1

1 الوضع الراهن لالتزامات البلديات التونسية

منذ سنوات عديدة مضت، التزمت البلديّات التّونسية ببناء علاقات مع جماعات محلّية أجنبيّة وقد أخذت هذه الالتزامات[7] أشكالا متعدّدة:

- اتفاقيات التوأمة التي تتّسم أحيانا بطابع بروتوكولي فقط ولكنّها تسمح بالتبادل الثقافي والرّياضي ممّا يمثّل رافدا من روافد الانفتاح على الخارج بالنسبة للشباب،
- من جانب آخر، نجد عمليّات التّعاون اللامركزي الذي تشمل طيفا أكبر ومتعدد الأبعاد تتّصل بالمجالات الاقتصادية والتجارية والصّناعية والفلاحية، وبشكل متزايد، التنمية المستدامة على وجه الخصوص والبيئة فضلا عن الحوكمة المحلّية.

غالبا ما تأخذ السّفارات التّونسية وبعض القنصليّات العامّة والقنصليّات[8] بزمام مبادرة هذه العمليّات فيما تكون أيضا ثمرة علاقات شخصية بين مقيم في بلديّة تونسيّة وآخر يقطن في جماعة محلّية أجنبية. وحدث أيضا أمر نادر الحدوث عادة وهو أنّ مجموعة كبيرة من التونسيين المنتمين إلى جماعة محلّية تونسية واحدة ويقطنون في الخارج في البلديّة ذاتها كانوا وراء إبرام شراكة بين الجماعتين.

أمّا احصائيا، فتجدر الإشارة بأنّ البلديّات التونسية قد عقدت 174 شراكة مع جماعات محلّية أجنبية منذ سنة 1964 (أوّل اتّفاق تمّ إحصاؤه). من بين الاتفاقات، نجد أنّ بعضها خاملة أو صارت في طيّ النّسان (مثل العلاقة بين المنستير ورويان الفرنسية) فيما كان بعضها الآخر محدودا بمشروع معيّن (باردو/ فيليبينتي)[9]. بيد أنّ بعض علاقات التّعاون الأخرى (تونس/مرسيليا أو صفاقس/غرونوبل) تمتدّ على العديد من المواضيع حاشدة حولها عدد من الفاعلين المحلّيين متطلّعة نحو المستقبل.

1.1 التوزيع حسب المجال الوطني والمناطق الجغرافية الكبرى

تسيطر أوروبا على أنشطة التّعاون مع تونس بجملة 116 اتفاقا مبرم تمثل 68 بالمائة من مجمل الاتفاقات المبرمة مع البلديّات التونسيّة.

- من بين البلدان الأوروبي، تحتلّ فرنسا الصّدارة بشكل ملحوظ بـ 48 اتفاقا وتليها إيطاليا بـ 24 اتفاقا. يجمع هذين البلدين بينهما ما يقارب 40 ٪ من جملة الاتفاقات على مستوى البلديّات التونسية.

بين الاتفاقات المحصاة، نجد 38 اتفاقا - أي 22 ٪ من المجموع - قد أبرمت مع بلديّات بلدان عربيّة.

- المغرب بـ 12 اتفاقا مبرم وتليها الجزائر بـ 5 اتفاقات هي البلدان غير الأوروبية التي أسّست معها شراكات.

أمّا بقيّة بلدان العالم فلم تحرز غير مرتبة متواضعة بـ 10 ٪ من الاتفاقات المبرمة.

(7) انظر قائمة الالتزامات في الملحق عدد 2

(8) إعادة تنشيط التوأمة بين نابل وسيتو (اليابان):
https://tunisie.co/article/11857/actus/ambassades-et-consulats/reactivation-du-jumelage-entre-nabeul-et-la-ville-de-seto-au-japon-011414

(9) http://ville-villepinte.fr/votre-ville/presentation-de-la-ville/les-relations-internationales/

1.2 التوزيع حسب المدن

45 بلدية تونسية من أصل 350 بلديّة معنيّة بشراكات أقيمت مع الجماعات المحلّية الأجنبيّة بنسبة تقل عن 15 ٪ من مجموع عدد البلديّات.

- تحتل بلدّية تونس الصّدارة بـ 32 شراكة.

- تتبعها بلديّات المدن التالية:
  - سوسة: 15 اتفاقا،
  - صفاقس: 15 اتفاقا،
  - القيروان: 13 اتفاقا،
  - وبنزرت: 10 اتفاقات.

1.3 التوزيع حسب تواريخ اللإبرام

تمّ إبرام أول اتفاق توأمة في تاريخ البلديّات التونسية بين بلديّة تونس وكولن الألمانية في جوان 1964. وقد أعقبها اتفاقان أبرما في السّينغال بين صفاقس وداكار من جهة وسوسة وتياس من جهة أخرى خلال زيارة الرّئيس بورقيبة للبلد في نوفمبر 1965. ولم تعقد أيّ شراكة مع فرنسا قبل 1977 أين تمّت الشّراكة بين سوسة وبولوني-بيلانكور.

أبرمت الغالبية العظمى من الاتفاقات بين البلديّات التونسية والجماعات المحلّية الأجنبية قبل الأحداث السّياسية التي جدّت سنة 2011. ومنذ ذلك التاريخ لم تعقد إلا ما يقل عن عشر شراكات رغم أهمّيتها بحكم محتواها الذي وضع على أساس مشاريع ملموسة. وفي هذا الصّدد، علينا أن نشير على سبيل المثال إلى الاتفاقات بين رأس الجبل وكولومب الفرنسية وبين العين وبورج وبين تستور ولسكار والتأكيد على العلاقة بين تونس ومرسيليا.

2 اسهامات التّعاون اللامركزي في البلديّات

2.1 تنمية قدرات البلدّيات

تتطرّق البلديّات خلال حواراتها إلى مسائل مشتركة باحثة عن الحلول متقاسمة تجاربها مع نظيراتها. ويندرج التّعاون بين الأقران في إطار الحركيّة الجديدة للتّعاون والتّشاور والتّضامن الدولي القائم بين مدن العالم.

يمكّن هذا الأمر رؤساء البلديّة من العمل معا على مسائل متعدّد الأبعاد ذات الاهتمام المشترك التي تؤثّر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدياتهم وتبادل المعارف والنّقل المحلّي للممارسات التي أثبتت جدواها في جماعات محلّية أخرى والاستفادة من نقل الاختصاصات ومشاركة التّجارب.

يتمثّل التّعاون بين الأقران في إبداء الرغبة في تدويل البلدية وادماجها في بعد أكبر والمرور إلى ترويج صورتها في أنحاء العالم.

يتمثّل **مؤتمر «مدن منفتحة: التفكير في والعمل على حوكمة محلّية[10] ومشاركة مواطنية أفضل في تونس»** الافتتاح الرّسمي لمشروع «المستقبل القريب – تنمية محلّية وخدمات لامركزية من أجل الاستدامة والمواطنة الفّعالة في تونس».

يشمل هذا المشروع الممولّ من قبل وكالة التّعاون الإيطالي بقيادة منطقة توسكانا ائتلافا شاسعا يضمّ هياكل محلّية ومؤسسات وجمعيّات إيطالية وتونسية ومن بينها منطقة سردانيا وبلديّات كابانوري وكاراري وفلورنسا وبلديات تونس وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين فضلا عن الجامعة الوطنية للمدن التونسية.

يهدف المشروع إلى تعزيز اللامركزية والحكم المحلّي ودعم الأجهزة المحلّية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر تنمية المؤسسات المحلّية المستدامة والدعم للوصول إلى الأسواق والصّحة عبر تحسين جودة الخدمات الصّحية الأساسية وفرص الوصول إليها وتعزيز خدمات الصّرف الصّحي.

تهدف المبادرة – التي تخصّ خمس ولايات تونسية: تونس الكبرى والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وجندوبة – على وجه الخصوص تقديم الدعم وتقديم برامج تكوينيّة لموظّفي البلديّات وممثلي المؤسسات التونسية والعاملين في مراكز الصحة المحلّية ووزارة الصّحة والجمعيّات.

1.1.2 تبادل الخبرات

يتمثّل الغرض الرّئيسي من تبادل الخبرات في تقاسم موارد المعلومات. في إطار مخطط الشراكة، قد تحتاج البلديّة إلى الاستفادة من تجربة بلديّة أخرى كانت قد واجهت مسألة مماثلة. تترجم الشراكة بالتالي إلى وضع إطار مرجعيّ مشترك للتعاون تنبثق منه دراسة استشرافية أو استراتيجية تنمية، قطاعية على وجه الخصوص، التي بإمكانها أن تتضمّن الخبرة والمعلومات والتجارب الأجنبية.

مشروع Valeur Gabès: تثمين المياه الحضرية من خلال الاجراءات والأدوات المبتكرة[11]

استفادت مدينة قابس من برنامج التعاون مع مدينة برشلونة الكبرى (إسبانيا) والمعهد الوطني للعلوم التطبيقية بليون INSA de Lyon وشبكة ماد-سيتي MedCités لمواجهة آثار التغيير المناخي من خلال التّخطيط والإبتكار من أجل تصرّف ناجع في مياه الأمطار الحضرية. قيمة البرنامج 800000 أورو.

2.1.2 الانخراط في مقاربة مشروع

تكمن فكرة التّعاون في اكتساب البلديّات القدرة على الفعل في «نمط المشروع» لا بشكل انفعاليّ أو متقطّع غير منتظم. ويحيل العمل في نمط المشروع في الوقت نفسه على منهجيّة عمل وأسلوب إدارة يهدف إلى جمع العديد من الأشخاص في مشروع مشترك.

كمايتيح تنفيذ المشاريع في إطار التعاون الدّولي اعتماد ممارسات تسييرية ستكون مفيدة للأنشطة البلديّة الأخرى.

(10) https://www.cospe.org/wp-content/uploads/2018/10/Communique-de-Presse_11.10.2018_FR.pdf
(11) https://www.pseau.org/outils/actions/action_resultat.php?&tout=1&ac[]=3653

2.2 التمويلات

يعتبر الحصول على التمويلات الخارجيّة المتأتية مباشرة من البلديّات الشريكة أو البرامج المقترحة من قبل المانحين الدوليين من ضمن المصالح الهامّة للسياسة الدّولية.

1.2.2 الحقائق

يعيق نقص الموارد المالية البلديّات التونسية في مجملها وعلى مستويات عدّة. وبالتالي، فتواجهها حتميّة البحث عن مصادر تمويل أخرى لتنفيذ مشاريعها إذ يفرض عليها القطاع البنكي الموجود شروطا صعبة وتكاليف باهظة في حين لا يعني عمل الشركاء الفنّيين والماليّين العاملين في تونس إلا عددا قليلا من البلديّات في تونس. ويضاف إلى ذلك الطابع الازدواجيّ (منظمّتين أو أكثر يعملون على نفس المسألة في البلديّة ذاتها) لبعض المانحين الذي يحرم بلديّات أخرى من الاستفادة بدورها على مستوى المهارات والتمويل.

وتبعا لذلك، يظلّ الحصول على التمويلات من خلال الشراكات مع البلديّات الأجنبية، وعلى وجه الخصوص تلك المنتمية إلى العالم الغربي، مسار عمل من المفيد أخذه بعين الاعتبار ولم لا وضعه في أعلى سلّم الأولويّات.

أتاح التّعاون اللامركزي التونسي الفرنسي في سنة 2020 تحويل ما يقارب 850000 أورو[12].

2.2.2 المواضيع

في إطار شراكة يصحبها بحث عن التّمويل، من المحبّذ أن تندرج البلديّة في منطق الأولويات الدّولية الحالية ووضع المواضيع التالية في الأولوية: التنمية المستدامة، حماية البيئة، كفاءة الطاقة، التصرف في النفايات ورسكلتها، الصرف الصّحي والتّطهير، التنمية الحضرية، إدارة الفيضانات، الوصول إلى المياه الصالحة للشراب، التعاون العلمي، إلى ما غير ذلك.

برنامج AUTREMENT

عقدت كلّ من القيروان وستراسبوغ شراكة منذ 2015 حول موضوع يكتسي أولويّة في التّنقلات الحضريّة وسهولة التنقّل النّشط. بعد الحوارات الأولى، تم تمويل المشروع الأوّل بمبلغ 93000 أورو من قبل وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية[13].

وانطلاقا من تلك التّجربة، استطاعت القيروان وستراسبورغ بالاشتراك مع مدينة المظيلة والعديد من الشّركاء الفنّيين من الاستجابة إلى النداء لتقديم المقترحات «سلطات محلّية: شراكات من أجل مدن مستدامة» الذي أطلقته المفوضية الأوروبية في خريف 2018. في 2020، كان هذا المشروع من بين 15 مشاريع تم اختيارها بين 260 مشاريع مترشّحة. ويهدف البرنامج إلى تنفيذ سبع مشاريع لتهيئة الفضاءات العموميّة وإنشاء دار الدرّاجة بالقيروان وتهيئة ثلاثة مسالك للمترجّلين وللدراجات في المهديّة[14].

تعهّدت المفوضيّة الأوروبية بالمشاركة بتمويل هذا المشروع بمبلغ قدرة 95 ٪ من قيمته الجملية أي ما يعادل 2795000 أورو على أقصى تقدير.

(12) المصدر – الأطلس الفرنسي للتّعاون اللامركزي - https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/rechercheAtlasMonde.html
(13) https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=14396
(14) https://www.facebook.com/ProjetAUTREMENT 14

3.2 الانفتاح على الخارج: البعد الدّولي

بلا أدنى شكّ، علينا أن ننأى بأنفسنا عن حصر التعاون اللامركزي في تمويل المشاريع التّنموية فقط. بحكم أن الشراكة مع البلديات الأجنبيّة الأخرى هي حكر على العلاقات شمال-جنوب أكثر من العلاقات جنوب-جنوب، يمكن لتوسّع الأنشطة البلدية على البعد الدّولي أن يعتبر بمثابة مساهمة في الحضارة الكونية وانخراط في البعد الدّولي للتضامن.

تمنح سياسة الأبواب المفتوحة على الخارج البلديّة الفرصة لاضفاء القيمة على صورتها في الخارج وإثبات قدرتها الاقتصادية وثرائها الثّقافي وأيضا جاذبيتها السّياحيّة. ويعتبر ذلك أيضا تعبيرا عن حيويتها وحركيّتها ومصدرا للاثراء بثقافات أخرى.

التعاون بين رأس الجبل وكولومب (فرنسا)[15]

يأمل هذا المشروع الاستجابة إلى حاجة بلدية رأس الجبل ورغبتها في التوجّه نحو تطوير بيئة حضرية «خضراء»وجعلها فضاء معدنيّا بصورة أقلّ تجعلها تتصدى إلى الاحتباس الحراري وإتاحة بيئة معيشية أكثر راحة للمواطنين من خلال زرع 1000 شجرة برتقال مرّ. فضلا عن الدعم المؤسسي وروابط التعاون التي تتطوّر بين كولومب ورأس الجبل، سيساهم هذا المشروع في تحسيس مواطني رأس الجبل، وخاصة الشّباب منهم، حول أهمّية التّصدّي إلى الاحتباس الحراري. وسيتم النّظر في مسألة تنمية تراث مادّي ولا ماديّ حول أشجار البرتقال المرّ لتسليط الضوء على عملية الإنتاج الإيجابية والصديقة للبيئة من خلال فتح نقاش حول إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها.

1.3.2 الشّباب

يمثّل الشّباب الذين يبلغون من العمر أقلّ من 25 سنة ما يقارب الـ 40 ٪ من مجموع سكّان تونس ويمتلكون إمكانيّات لا يستهان بها نحو المستقبل. ويمنحهم انفتاح بلديتهم نحو الخارج فضاء رائعا من الأمل والإزدهار. وتؤكّد اللّقاءات الدّولية العديدة التي تجمع بين التعاون الدّولي والشّباب خصوصا على حركيّة الشّباب وتبادل المهارات وإقامات التفاهم بين الثقافات والتعاون بين المدارس وتعزيز قدرات الشّباب في المجتمع المدني والتكوين المهني ومزيد إشراكهم في حركيّة البلديّات.

المدرسة الإيكولوجية – مشروع العين وبورج (فرنسا)[16]

أعدّت لجنة الصّحة والبيئة لبلديّة العين مشروعا للأطفال أسمته الطفل الإيكولوجي في إطار تحضير استراتيجية التنمية المستدامة للبلدية.

يهدف المشروع إلى تطوير الوعي على مستوى المدارس الابتدائية بالتحدّيات البيئية مثل التّلوّث والفلاحة الكيميائية من خلال تطوير أندية بيئية في كلّ مدرسة من مدارس بلديّة العين وبورج تعمل على التربية البيئية.

ميزانية المشروع: 50000 أورو.

(15) https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=16181

(16) https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=15661 16

2.3.2 المؤسسات

تمثّل سياسة الأبواب المفتوحة من خلال الشراكة مع بلديّة أجنبية منطلقا لا يستهان به للمؤسسات وتسهّل إندماجهم في نسيج التعاون الاقتصادي الدّولي. وتبعا لذلك، يمكن لأصحاب المشاريع الاقتصادية أن يشهدوا بعض الايجابيات ومنها تعزيز قدراتهم في العديد من المجالات: الاستثمار والتصرّف والمشاريع المشتركة والعمليّات التّجارية المشتركة في اتجاه بلدان ثالثة، أو غير ذلك.

قد يكون تشريك الغرف التجارية والصّناعية الجهوية في إطار الاتفاقات المبرمة مع الشّركاء الأجانب عاملا حيويا يمكنه تشجيع ظهور مسارات تعاون جديدة.

عرض خدمة مدمج في محاضن المؤسسات في خمس أقاليم[17]

تمّ احداث المحضنة الدولية من قبل المنستير وسانت إتيان (فرنسا) وكاتويس (بولونيا) وتاماتاف (مدغشقر) وسيري (إيطاليا) وتمثّل عرض خدمة مدمج في محاضن المؤسسات متواجدة في 5 أقاليم شريكة. تتيح للمؤسسات أن تكتشف النسيج الاقتصادي في الإقليم الأجنبي مع الاستفادة بالمصاحبة في محضنة إقليم الاستقبال.

4.2 الجاذبية

أصبح للبلديّات شيئا فشيئا دور تلعبه في تنمية جاذبية جهاتها، هذا يعني قدرة مدينتهم على جذب المؤسسات والسّياح ومواطن الشّغل، ... وبذلك يجب أن يكون اختيار المدينة للإقامة أن يكون قائما على أن مواطنيها أو مؤسساتها تجد الظروف الجيّدة والصورة الطّيبة والسّمعة المشرّفة.

تكمن جاذبية البلديّة في بيئتها وإمكاناتها. ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال الفضاءات الطبيعية والبنى التحتية الفندقية لمجال السّياحة ووزن النسيج الصّناعي وقدرات الإنتاج الفلاحي ووجود الجامعات ومراكز البحث والمجامع التكنولوجية وتنوّع الجمعيات التي تمثّل المجتمع المدني وتعدّد أنشطتها ومشاريع التنمية والبنية التحتية والتخطيط العمراني ووجود مناطق صناعية، وإذا اقتضى الأمر شروطا تفضيلية في المكان المخصّص للاستثمار وغير ذلك.

يؤثر ربط علاقات دوليّة مع بلديّات أخرى أو المشاركة في شبكات عالميّة على صورة البلديّة. وتبيّن هذه العلاقات حماس فريق البلديّة وانخراطه في العالم ممّا يثمّن بالتالي صورة الجهة التونسية خاصّة لدى المؤسسات.

بفضل العلاقات الممضاة مع البلديّات الأجنبية، يمكن أن للبلديّة التونسية أن تثبت بأنّها مقبولة لدى المدن الأخرى وأنّها ستنمو سريعا وتستفيد من الدّعم الموجّه لتنميتها.

تتّسم مدن صفاقس وسوسة والقيروان التي لها بين 13 و15 شراكة بانخراط دوليّ حيويّ.

صفاقس الدّوليّة[18] مبادرة أطلقت في ماي 2019 نابعة من إرادة مشتركة لما يقارب العشر منظمات للتنمية الاقتصادية والبحث والتّعليم العالي في الجهة. يطمح جميعهم في أن يجتمعوا للترويج لصفاقس على الصّعيد العالمي وتعزيز جاذبيتها في التجارة والابتكار والعلوم والاستثمار في الخارج وخاصة لدى الشّركات.

(17) https://www.saint-etienne.fr/projets/relations-internationales/international-conomie/international-conomie

(18) https://sfaxinternational.org/sfax-international/

5.2 ديبلوماسيّة المدن

«كان القرن التّاسع عشر قرن الامبراطورية، أما القرن العشرين فكان قرن الدول القوميّة. سيكون القرن الواحد والعشرين قرن المدن». تستثمر هذه المقولة لويلينغتون ويب الرئيس السّابق لبلديّة دينفر بالولايات المتحدة الأمريكية الشراكات الدّولية بين الجماعات المحلّية بشكل متنام. وتشكل المدن، من خلال تكاثر الشبكات التي تجمعها، تحالفًا يبدو أن ديناميكيته وحماسه وإبداعه يريد تعويض الخمول النسبي للدول فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تشغل الكوكب.

تنسق المدن الرئيسية في جميع أنحاء العالم هذا الاتجاه. ومع ذلك، لا شيء يمنع المدن في الجنوب من أخذ حرية الانضمام إلى هذا الحراك الرائع وجني الفوائد منه.

للاستماع[19]: مداخلة رئيس بلديّة شفشاون (المغرب) ونائب رئيس فريق عمل المناخ لـ«مدن وحكومات محلية متحدة» أفريقيا CGLU Afrique السيّد محمج السفياني حول موضوع «الجماعات الترابية، الأزمة الاقتصادية والانتعاش الأخضر بعد جائحة كوفيد19-» خلال الندوة الافتراضية التحضيرية للمنتدى العالمي لرؤساء البلديّة 2020 المنظّم من قبل مكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. – أكتوبر 2020.

3 الإطار القانوني للتعاون اللامركزي

في حين لا يحتوي دستور 1959 إلا على فصل وحيد يتعلّق بالسلطات المحلّية، فإنّ الباب السابع من دستور 2014 يخصّص لها 12 فصلا من الفصل 131 إلى الفصل 142.

بينما يحتوي القانون الأساسي رقم 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلّة الجماعات المحلّية على 400 فصلا حيث خصّصت ثلاثة منها إلى التّعاون اللامركزي: الفصول 40 و41 و42.

وتنصّ المجلّة بصفة خاصّة أن الجماعات المحلّية هي هياكل تابعة للدّولة التونسية تؤطّر مجالات تدخّلها والقواعد المنظمة لها (والتّصرف في المال العام) بموجب القانون. يمكّن فهم مقاصد المصطلحات القانونية كلّ جماعة من إقامة علاقات مع الخارج في ظل احترام الإطار المنصوص عليه.

(19) https://www.facebook.com/watch/?v=392345368441135

1.3 النّصوص

1.1.3 الدستور

في إطار الدّستور التونسي، ذكرت العلاقات الدّولية في الفصل الـ 140 على النحو التالي:

«الفصل 140: يمكن للجماعات المحلية أن تتعاون وأن تنشئ شراكات فيما بينها لتنفيذ برامج أو إنجاز أعمال ذات مصلحة مشتركة. كما يمكن للجماعات المحلية ربط علاقات خارجية للشراكة والتعاون اللامركزي. يضبط القانون قواعد التعاون والشراكة.»

2.1.3 الفصل 40 والفصلين اللاحقين من مجلّة الجماعات المحلّية

توجد القواعد المعلنة في الفصول 40 و41 و42 من مجلّة الجماعات المحلّية:

الفصل 40 – للجماعات المحلية، في حدود ما تسمح به القوانين، ومع مراعاة التزامات الدولة التونسية وسيادتها، إبرام اتفاقيات تعاون وإنجاز مشاريع تنموية في هذا النطاق مع جماعة محلية تابعة لدول تربطها بالجمهورية التونسية علاقات ديبلوماسية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية. تشمل الاتفاقيات التي يمضيها رئيس الجماعة المحلية مع الأطراف الأجنبية على وجه الخصوص المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكوين المهني والرياضة والصحة والتعليم والتعمير والفلاحة والمحافظة على البيئة ودعم الطاقات المتجددة والمساواة بين الجنسين. تلتزم الجماعات المحلية أثناء التفاوض مع الأطراف الخارجية بالتشاور مع المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بقصد إمضاء الاتفاقيات المذكورة. وتحال وجوبا وثائق الاتفاقيات على الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية قبل عرضها على مصادقة الجماعة المحلية بشهرين على الأقل. ويمكن للوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بداية من تاريخ تبليغها وثائق الاتفاقية رفض مشروع الاتفاقية لأسباب سيادية تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة أو النظام العام. للجماعة المحلية الطعن في رفض الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية أمام محكمة الإدارية الاستئنافية بتونس التي تصدر قرارها في أجل شهر من تاريخ تعهدها على أن يتم الاستئناف أمام المحكمة الإدارية العليا التي تبت في أجل شهرين من تاريخ تعهدها، على أن لا يتم الإفصاح عن أسباب الرفض ذات الطابع السيادي إلا لأعضاء الهيئات القضائية المعنية. ويكون قرار المحكمة الإدارية العليا باتا. وفي صورة الطعن تتأجل مداولة مجلس الجماعة المحلية إلى حين صدور قرار قضائي بات.

الفصل 41 – لا تدخل الاتفاقيات حيز النفاذ إلا بعد مصادقة مجلس الجماعة عليها ونشر قرار المصادقة بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية. تنشر الاتفاقيات على الموقع الالكتروني للجماعة المحلية المعنية.

الفصل 42 – تلتزم الجماعات المحلية باحترام تعهداتها مع الأطراف الأجنبية وتحرص على المحافظة على سيادة الجمهورية التونسية وسمعتها. يلتزم كل الأشخاص والأطراف المعنية بعلاقات الشراكة والتعاون بعدم القيام بأي تصرفات من شأنها النيل من سمعة الجمهورية التونسية وكرامتها.

2.3 النّقاط الواجب النّظر فيها

هناك العديد من النّقاط التي يتعين على البلدية النّظر فيها خلال الالتزام الدّولي:

- ماذا؟
- مع من؟
- حول ماذا؟
- كيف؟

1.2.3 ماذا؟

يسمح القانون بالالتزام الدّولي بمقتضى إمضاء اتفاقية. تعني الاتفاقية أيّ نصّ ممضى من قبل طرفين على الأقل تحتوي تتضمّن النوايا والإقرارات والالتزامات.

2.2.3 مع من؟

يتعيّن على الاتفاقية أن تمضي من قبل طرفين على الأقل تكون البلدية التونيسة أحدهما.

لا يحدد القانون الأطراف التي يجب ولا يجب إمضاء الاتفاقية معهم.

تتمثل الأطراف الأجنبية المرخّص لها في الأطراف التالية:

- جماعة محلية أجنبية « تابعة لدول تربطها بالجمهورية التونسية علاقات ديبلوماسية»

1. ليست المدينة مجبرة على الامضاء مع مدينة أخرى.
يمكنها أن تمضي مع مقاطعة (إيطالية) أو ‹جمعيّة ريفية» (سنغالية) أو جمعيّة حضرية (فرنسية)،

2. على المدينة أن تنتمي إلى دولة معترف بها رسميّا من تونس،

3. ويجب أن تربط علاقات ديبلوماسية بين تونس وتلك الدّولة.

- «منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية»

نعني بـ «المنظمة الحكومية» المنظمات الحكومية الدولية مثل الوكالات الأممية (اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وغير ذلك)

يرجى الانتباه إلى أن الجماعات التونسية لا يمكنها الإمضاء مباشرة مع دولة أجنبية إذ تخضع العلاقات الدّولية للسّيادة الحصريّة للدّولة التونسية.

3.2.3 حول ماذا؟

تسمح الاتفاقية بالتفاهم بين طرفين بخصوص مجالات التدخّل.

• تتدخّل الجماعات في إطار اختصاصاتها.

• لا يحدّد القانون نطاق مجالات التدخّل.

- تشمل «المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكوين المهني والرياضة والصحة والتعليم والتعمير والفلاحة والمحافظة على البيئة ودعم الطاقات المتجددة والمساواة بين الجنسين».

4.2.3 كيف؟

مثل أيّ وثيقة رسمية أخرى، يجب أن يمرّ إمضاء الاتفاقية باجراءات معّينة:

1) إعداد مشروع النص،

2) تقديم مشروع النّص إلى وزارة الشؤون الخارجية لعدم الاعتراض (قبل شهرين من تصويت مجلس الجماعة):
تنصّ المجلّة على أنّه يتعيّن على البلديّات التونسيّة التشاور مع المصالح المختصّة لوزارة الشؤون الخارجية قبل امضاء الاتفاقيات مع الشركاء الأجانب وذلك بهدف البقاء في فضاء العلاقات الديبلوماية التونسية والعمل في كنف احترام السّيادة الوطنية.

3) تصويت المجلس البلدي:
- بموجب القانون يمثّل رئيس الجماعة المحلية السلطة التنفيذية في عمليات تصويت المجلس. لا يمكنه الامضاء على الاتفاقية قبل عملية التصويت.
- وبهذا لا يستطيع رئيس الجماعة أن يمضي أيّ اتفاق تعاون أو حتّى إعلان نيّة (الذي هو بمثابة الاتفاق) على الفور عند أول انتقال له إلى الخارج أو خلال المشاركة في منتدى دوليّ.

4) الامضاء من قبل رئيس الجماعة

لا يمكن للاتفاقية أن تدخل حيّز التنفيذ قبل نشر القرار البلدي في الجريدة الرّسمية للجماعات المحلية.

انظر أمثلة الاتفاقيات في الملحق.

الجزء الثاني:
آليات
التعاون اللامركزي

1 الشّروع في التّعاون اللامركزي
الشّروط الأساسية

قد يعتبر الشّروع في عملية تعاون لامركزي مغامرة مفعمة بالحماس. يكمن الشّرط الأول في إدراك وجود هذا النوع من الشراكة. في المرحلة الثانية، من الضّروريّ أن نعلم بأن إبرام هذا النوع من الشراكات ممكن خاصّة إذا ما كانت الإرادة في النهاية تندرج في إطار رؤية استشرافية لتثمين البلدية بإضفاء بعد دوليّ عليها على وجه الخصوص وإذا ما كانت العقليات تتطوّر في اتجاه تقبّل المفهوم واتخاذ القرار بالمضيّ قدما.

1.1 إعداد وثيقة تقدّم وصفا موجزا للبلديّة

يعتبر إعداد وثيقة تقدّم وصفا موجزا عن البلديّة أمرا محوريّا. تستلزم صياغة دقيقة يمكنها أن تنقسم إلى جزأين:

- الجزء الأول إرشاديّ وعام مرتبط بالوصف:
  - الوضع الجغرافي مشفوعا بخرائط وصور،
  - الوضع الديمغرافي مع التأكيد على التوزيع حسب الفئات العمرية
  - المعطيات التاريخية،
  - بشكل تفصيلي قدر الإمكان إمكانيات البلديّة في مجال الفلاحة والصناعة والسياحة والجامعات وكل العناصر التي من شأنها إضفاء لمسة خاصّة على البلدية: مواقع أثرية، مجمع تكنولوجي، آثر أو مواقع مسجّلة، وما غير ذلك.
- يتميّز الجزء الثاني بطابع استشرافي يتعلّق باستراتيجية تنمية البلديّة ويقدّم القطاعات والأوجه الخاصّة التي يمكن تتحقّق على أساسها شراكة محتملة.

ومن الناحية المثالية، يمكن للوثيقة أن توضع على الأنترنيت في إطار السّياسة الإتصالية للبلديّة.

2.1 التزام رئيس البلديّة وإدراك غاية البلدية من التّعاون (الاستراتيجية)

يتمثّل التموقع في منطق تنموي يرمي إلى تنفيذ المشاريع وتثمين البلديّة، بغض النّظر عن بعده، بهدف تحسين ظروف عيش المواطنين واقعا يتعيّن على رئيس البلدية والمجلس البلدي تحديده.

ولكنّ اتخاذ موقع تطوّعي بخصوص الاتجاه نحو العالميّة يفرض وضع استراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى، وبالتالي المرور إلى اختيار الأولويات وتسليط الضوء على العناصر القادرة على إقامة شراكة. تركّز الأولويات بطبيعة الحال على المجالات التقليدية وهي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية فضلا عن البنية التحتية. مع ذلك، من المفيد أن تؤخذ المجالات المتعلّقة بالتنمية المستدامة وكفاءة الطاقة والتخطيط العمراني بعين الإعتبار بحكم استفادتها من اهتمام خاص على الصّعيد الدّولي.

3.1 تعيين مسؤول على المتابعة وتنمية المهارات

يعتبر اختيار الفريق عنصرا رئيسيا لإضفاء الطابع الرّسمي على الشّراكة وفي حال تعذّر ذلك يتوجّب تعيين شخص مسؤول على التّعاون الدّولي في إدارة البلديّة. من المؤكّد من أنّ هذا الأمر يحتاج إلى جهد استثنائي بالنظر إلى القدرات المحليّة ولكنّه شرط أساسيّ لعمليّات التّعاون واسعة النّطاق.

سيكون لهذا الشّخص المهارة الضرورية على مستوى اللّغات المنطوقة والمكتوبة والاستخدام السّليم لوسائل الاعلامية ليكون قادرا على:

- البحث في الشبكات الدّولية للمدن وجمع المعطيات حول إمكانيّات التعاون التي من شأنها أن تناسب البلدية،

- وضع استراتجية تحفيزية للتواصل المتعلّق برهانات البلدية،

يتميّز هذا الشّخص أيضا بقدرات صلبة على تطوير المشاريع وتتبّع الميزانية مما يجعل البلديّة تتقيّد بالعقبات والتوصيات في إطار النداءات لتقديم المشاريع الدّولية.

يتعّين عليه أخذ مسافة عن المشاغل اليومية التي يجب على رؤساء البلديّات والمجالس البلديّة تحمّل مسؤوليتها لكي يصبّ تركيزه على تحديد الفرص التي تستجيب إلى اختيار الأولويات المنصوص عليها في الاستراتيجية البلدية.

وأخيرا، تتمثّل مهمّته الرئيسية في ضمان المتابعة مع الشركاء المحتملين الذين تم الاتصال بهم.

2 العثور على الشّريك

التّعاون اللامركزي هو عمليّة ثنائية (بل متعدّدة الأطراف). يمكن للبلديّات التونسيّة أن تبحث عن المستثمرين الأجانب ولكنّ التّعاون والتنسيق مع «شريك» يتمثّل في جماعة محلّية يعتبر ضرورة للعديد من البرامج.

توجد فرص متعدّدة لإيجاد البلديّة الأكثر ملاءمة.

1.2 ما الجدوى من الشريك؟

في إطار مشاريع التنمية، يمكن للبلدّية التونسية أن تتوجّه نحو العالم لكي تطوّر مجالها بإمكانيات تتجاوز الأموال المرصودة لها من قبل الدّولة.

إن المانحين اليوم مهتمّون أيّما اهتمام بعمليات التّعاون من بلد إلى آخر وذلك بتمويل المشاريع المحلّية بشكل مباشر. ولكنّ ولأسباب عديدة (صعوبات متعلقة بصعوبة متابعة عدد كبير من المشاريع المحلّية، مشكلات محلّية جديدة، وغير ذلك)، يحبّذ هؤلاء المانحون تمويل مشاريع في إطار «شراكات». وهكذا حسب ذهنيّة المانح، تتكفّل جماعة الشّمال بدعم الجماعة الشّريكة في تسيير المشروع وتنفيذه.

في النداء الفرنسي التونسي لتقديم المشاريع[20]، تفرض وزرات الشؤون الخارجية الفرنسية والتونسية:»أن تكون المشاريع مشتركة بين بلديّات فرنسية وتونسية«

(20) https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/02.02.2021_communique_-_ouverture_de_l_appel_a_projets_en_soutien_de_l_aap_franco-tunisien_cle0f2d8c.pdf

ولكن فيما يتجاوز هذا الدّعم المالي، تتمثّل مصلحة التعاون اللامركزيّ بين الجماعات المحلّية في كونها تعاونا بين الأقران يشجّع الحوار بين المسؤولين المنتخبين والفنّيين اللذين يتقاسمون الاشكاليات ذاتها مما يمكنّهم من مقارنة مقارباتهم في كنف المساواة والمعاملة بالمثل.

2.2 فرص الشّراكة

يعتبر التعاون اللامركزي أوّلا ثقة متبادلة بين الرجال والنّساء اللذين يسيّرون البلديّات. ولهذا لكي يتطوّر التّعاون يجب بناء روابط قويّة للحفاظ على التعاون في ظل المخاطر التي يمكن أن تعترضهم.

يمكن للبلديّات التونسيّة أن تعتمد أوّلا على أوجه التقارب بين المسؤولين المنتخبين التونسيين والأجانب. قد يكون المسؤولون المنتخبون التونسيين خلال مشوارهم قد شاركوا في لقاءات دولية في إطار دراستهم أو بعثات اقتصادية أو لأسباب أخرى مما مكنهم من ربط علاقات ثقة مع أشخاص تمكّنوا بدورهم من الحصول إلى وظائف مهمّة في بلدانهم.

تمكّن مثل هذه العلاقات في تسريع بناء الرّوابط وتنفيذ المشاريع.

تكتسي الجالية التونسية في الخارج أيضا أهمية بالغة في يومنا هذا ولكنّها ليست مهيكلة ومرتبطة بتنمية الجهات التونسية بالمستوى المطلوب مقارنة بارتباطها بمجتمعات البلدان الأخرى. ورغم ذلك، يمكنها أن تسهّل اتصال رؤساء البلدية التونسيين مع رؤساء البلديّة الفرنسيين والإيطاليين والألمان على وجه الخصوص.

في إطار مكافحة فيروس كوفيد في صيف 2021، حشدت[21] جمعية تعزيز التّعاون والصداقة بين فرنسا وتونس (APCAFT) بلديّات درانسي Drancy وبوبيني Bobigny وكليشي سو بوا Clichy-sous-Bois ونوازي لوغران Noisy le Grand وليفري غارغان Livry-Gragan وشامبيني سور مارن Champigny sur Marne وفيسان Vincennes ومودون Meudon وبورجي ودوني Dugny وغارج لي غوناس Garges-lès-Gone ودامار لي ليس Dammarie-les-Lys والمجلس الإقليمي لسان سان دوني Seine Saint-Denis. وأسفرت هذه الحملة على جمع أكثر من مليون كمامة والعديد من الهبات الأخرى لفائدة التونسيّين.

تقود الجمعية الفرنسية التونسية للبيريني الأطلسية (AFRAHT 64) ولما يقارب العشر سنوات أنشطة تعاون مع تونس لفائدة بلديّة تستور[22] في مجالات الصّحة والبحوث والتكوين والدّيمقراطية. حشدت هذه المنظمة مدينة ليسكار Lescar والمجمع الحضري لبو بيريني Pau Pyrénées ممّا مكّنها من تنفيذ مشروع بقيمة 22000 أورو سنة 2019 حول جمع النفايات ومعالجتها.

إضافة إلى ما تقدّم، تسمح الشّبكات الدّولية للمسؤولين المنتخبين وأعوان البلديّات التونسية بالمشاركة في المنتديات الدّولية التي يستطيعون خلالها اللقاء بنظرائهم من مختلف البلدان وربط علاقات معهم.

في المحصّلة، على البلديّة التونسية التي أعدّت استراتيجيتها الدوّلية أن تكون قد حدّدت مميّزات الشراكة التي ترغب في إقامتها. من خلال هذا التّحديد، يمكنها أن تلتمس المساعدة من قبل مكتب للاستشارات الدولية حسب إمكانيتها لاختيار الجماعة المحلّية الأكثر ملاءمة.

(21) https://www.lecourrierdelatlas.com/lapcaft-mobilise-avec-succes-les-collectivites-pour-la-tunisie/

(22) https://lapresse.tn/83337/don-dun-camion-benne-a-testour-la-cooperation-decentralisee-consacree/
https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=15967

3 الاجراءات الواجب احترامها

يقوم تحقيق الشراكة مع بلديّة أجنبية على أساس احترام الاجراءات على الصّعيد السّياسي والإداري والفني والدبلوماسي أيضا وتتطلّب لهذا الغرض الانضباط والنّظام وتنسيق الأنشطة في إدارة ومدى ملاءمة استخدام مختلف الأدوات المؤدية إلى الهدف المرسوم. يفرض تحقيق الشّراكة الاهتمام بالمحيط الذي يتمّ فيه التّدخل واحترام الشروط الأساسية المرتبطة بالسّياقات المختلفة وابداء قدرة تنبؤ لا يستهان بها.

1.3 صياغة الاتفاقية

ليس هناك إطار رسميّ أو قانوني لأي اتفاقية. وبحكم أن الجماعات المحليّة تابعة للدّولة، يتعيّن عليها أن تعرّف بنفسها بدقّة وأن توضّح الإطار القانوني التي يمكنها أن تقيم شراكة بموجبه.

إذا تحرّر الاتفاقيات أساسا لـ:

1) لتمكين الدّولة من التثبّت من أنّ الجماعات تحترم القانون الداخلي،
2) لإعلان نظرتها إلى العالم لمواطنيها (شراكة مع بلد أو غيره)
3) لتوضيح الالتزامات المتبادلة بين الشركاء بشأن المشاريع.

1.1.3 وثيقة سياسية

تمثّل الاتفاقية أوّلا وثيقة «سياسية» بين السّلطتين المحلّتين.

وبالتالي، يجب أن تتضمّن الاتفاقية النّقاط التالية:

1) تحديد الجماعات والممضين على الاتفاقية

- اسم الجماعة المحلّية ونوعها والبلد التي تنتمي إليه ومنتطقتها الجغرافية،
- أسماء ومناصب الممضين على الاتفاقية
- أنواع الموافقة: مدوالة...،
- قوانين البلدين التي ترخّص إمضاء الاتفاقية مع شخص معنوي دولي.

2) موضوع الاتفاقية

- وصف الأهداف العامّة المرصودة من قبل الشّركاء،
- وضع العمل في إطار الأهداف العامّة المحدّدة من قبل الجماعتين الترابيتين فيما يتعلّق بالتّعاون.

2.1.3 وثيقة فنية

وبالإضافة إلى إعلان الإرادة السياسية في الشّراكة، تؤطّر العديد من الاتفاقيات اقتراح مشاريع ملموسة. يمثّل العمل على تحرير اتفاقية شراكة أداة للنقاش بين الشّركاء والتثبّت من فهم كل طرف لكلّ تفاصيل العلاقة. وبهذا، يبدو الوقت مناسبا لتحديد بعض النّقاط الاضافية لضمان نجاعة التّعاون.

1) الأنشطة والجدول الزمني

- الوصف الدقيق للأنشطة كمّيا وكيفيّا
- تقديم الجدول الزّمني لتنفيذها

2) المبلغ المقدّر للالتزامات المالية

- تقديم الالتزامات المالية للجماعتين المحليتين والهياكل الشريكة من الناحية النقدية وأيضا من ناحية الموارد البشرية والتجهيزات.
- تحديد التمويلات الملتمسة ومؤسسات التمويل التي سيتم التواصل بها.

غالبا وفي إطار الاتفاقية «السياسية» التي لها بعد مركزيّ في المقام الأوّل، يمكن للمسائل المتعلّقة بـ«المبلغ المقدّر للالتزامات» و «الأنشطة» أن تؤجّل إلى حين امضاء الاتفاق التكميلي. ولهذا يمكن إدراج هذا الفصل التالي:

- «بالتشاور بين الشركاء، سيتمّ وضع مخطط عمل مشترك من أجل بلوغ الغايات المحدّدة سابقا في مجال(ات) العمل هذه».

3.1.3 مدّة الاتفاقية وانهائها

ليس من الضّروريّ ذكر مدّة الاتفاقية:

- في إطار «قسم التوأمة» ذي الطابع الرّمزي، لا تذكر مدّة الاتفاقية،
- في إطار الاتفاقات الأكثر «فنية» التي تؤطّر تنفيذ المشروع، يعود أمر تحديد المدّة المقرّرة للاتفاق وشروط تمديدها (تمديد ضمني أم لا) إلى الشّركاء.

تحبّذ بعض أحيانا البلديّات، وخاصّة مصالحها القانونية، تضمين إجراءات «الطعون» في حالة وقوع نزاع في الاتفاقية. يعتبر هذا التّضمين غير ضروري بغض النظر عن كيفيّة تحريره. بما أنّ الجماعتين المحليّتين شخصان معنويّان يخضعان لقانونين محلّيين مختلفين فيستحيل تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق لاتفاقيات التّعاون بين الجماعات العمومية التونسية والأجنبية.

يمكن أن يتم إنهاء الاتفاقية إذن بموجب قرار أحادي أي أنّه من غير المجدي تضمين مدّة الاتفاقية رسميّا في نصّ الاتفاقية.

4.1.3 ما هي اللغات التي سيتم استخدامها في الاتفاقيات؟

تحرّر الاتفاقيات بالعربية بالنّسبة للطرف التونسي.

ويتم ترجمتها إلى كلّ لغة أجنبية رسميّة للمدن الأجنبية الممضية لكي تتمكّن البلديّات من تمرير الاتفاقية لمراقبة قانونيتها والترويج لها لدى مواطنيها.

يتمّ امضاء الصّيغ المختلفة خلال الجلسة ذاتها.

2.3 اجراءات السّفر إلى الخارج

هذا الاجراء ليس ضروريا إلا في حالة البعثات الرسمية. يتمثّل الهدف منها هو دفع نفقات البعثة وخاصّة إصدار جواز سفر خاصّ بالبعثات الذي يمكّن من دخول عدد من الدّول وخاصّة تلك التابعة إلى فضاء شنغن دون الحاجة إلى تأشيرة.

1. تلقي دعوة من المدينة الأجنبية
2. ارسال مكتوب إلى وزير الدّاخلية مع تحديد تفاصيل البعثة.
3. انتظار موافقة الوزير
4. إصدار أمر مهمّة من منظومة «رشاد» المفتوحة للبلديّات.
5. الاستظهار بأمر المهمة لدى إدارة الشؤون الإدارية والمالية التابعة لوزارة الداخلية للحصول على موافقة الوزير
6. امضاء أمر المهمة من قبل إدارة الشؤون الإدارية والمالية التابعة لوزارة الداخلية
7. تقديم جملة الوثائق إلى دائرة الحدود والأجانب التابعة لوزارة الداخلية للحصول على جواز سفر الخدمة.
8. يمكّن إمضاء أمر المهمة من قبل إدارة الشؤون الإدارية والمالية التابعة لوزارة الداخلية من الحصول على نفقات البعثة.

3.3 إعلام وزارة الشّؤون الخارجية

1.3.3 في تونس العاصمة

تطبيقا لأحكام الفصل ٤٠ من مجلّة الجماعات المحلية، يجب أن تعرض نصوص مشاريع الاتفاقيات بين الجماعات المحلية والهيئات الأجنبية لزاما على المصالح المختصّة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية قبل شهرين على الأقل من عرضها لموافقة مجلس الجماعة المحلية.

يتمثّل دور الوزارة في إبداء الرأي على ضوء انسجام العلاقة المنشودة مع السياق العام للالتزامات الديبلوماسية للدولة التونسية.

لذلك يظل صحيحًا أنه في حالات نادرة، ومن باب أولى، قد تعترض وزارة الخارجية بسبب ظروف معينة أو أمور تتعلّق بالسيادة.

2.3.3 على مستوى السّفارات والقنصليّات

لدى السّفارات والقنصليّات العامّة والقنصليات التزام ديبلوماسي واضح بالدّفاع على مصالح بلدانها وضمان الترويج المتعدد الأبعاد في فضاء اعتمادها.

علاوة على ذلك، إنّ التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية التونسية، التي توجد تفاصيل الاتصال الخاصة بها على موقع وزارة الشؤون الخارجية: (https://www.diplomatie.gov.tn/nc/acces-rapide/nos-missions-a-letranger/) على ذمّة الجماعات المحلية في حدود صلوحياتها للشروع في أنشطة متعدّدة مثل البحث عن الشركاء وربط الصلة وتسهيل القيام ببعض الرسميات وتقديم المعلومات المتعلقة بالقوانين التونسية للشريك الأجنبي وغير ذلك.

4 العقبات التي يتعيّن التغلّب عليها

تنتج العقبات التي يتعيّن على الجماعات المحلّية التغلّب عليها عموما من مواطن الضّعف وخاصّة:

- تكوين غير ملائم لإقامة علاقة تعاون لامركزي،
- برنامج مالي غير ملائم،
- مقاربة المشاريع ومتابعة شروط الاتفاق المبرم،
- إدارة التبرعات

1.4 تدريب جماعي لموظّفي وإطارات البلديّة

يعتبر العمل الدّولي للجماعات وسيلة في خدمة السياسات العامة المحليّة التي يتم تنفيذها من قبل البلدية. وبذلك، يجب أن يحظى العمل الدّولي باهتمام البلدية.

يعود الأمر إذا لرئيس البلديّة لكي يقترح تكوينا عامّا حول الامكانيات المتواجدة لدى بلديته لتطوير علاقاتها على الصّعيد الدّولي. من المفترض أن يهتم مختلف المسؤولون المنتخبين والإطارات البلدية على حدّ السّواء بمثل هذا التكوين.

في مرحلة ثانية، يمكن أن تهتمّ مجموعة خاصّة من المسؤولين المنتخبين بتكوين معمّق (لجنة التعاون اللامركزي) مدعومة بإطار أو إطارين بلديّين من أجل السّيطرة على المعوّقات واستغلال الفرص فيما يتعلّق بالامتثال للإطار القانوني من جهة والمنهجية من جهة ثانية.

يوجد العديد من برامج دعم اللامركزية التونسية التي تتيح التكوين على هذه الممارسات.

فضلا عن ذلك وفي السّياق ذاته، يمكن لمركز التكوين ودعم اللامركزية بصفته مؤسسة وطنية تحت اشراف وزارة الداخلية أن يضطلع بهذه المهمّة عبر تنظيم دورات تكوينية للنّواب البلديّين المكلّفين بالعلاقات الدّولية.

2.4 مخطط التمويل

يتطلّب أيّ مشروع منفّذ في إطار التّعاون الدّولي من البلديّة التونسية حدّا أدنى من الاستثمار المالي. في أغلب الحالات تقتصر هذه المساهمة على 15 ٪ من كلفة المشروع. بالنسبة للمشاريع الصغيرة (بكلفة أقل من 50000 أورو)، تساهم البلدية التونسية بمبلغ بتمويل ذاتي يبلغ أحيانا 50 ٪.

ومع ذلك، فإن هذه المساهمة في الميزانية الإجمالية للمشروع يمكن أن تتوافق مع تثمين وقت العمل لأعوان البلدية (إدارة المشروع والمشاركة في أيام التكوين والأنشطة المختلفة). وبالتالي، يمكن للبلدية التونسية جمع مبالغ كبيرة دون استهلاك الكثير من موارد ميزانيتها.

3.4 مقاربة المشروع والقدرات على المتابعة

تعتبر قدرة البلديّات على الالتزام بمقاربة المشروع أمرا الزاميا لكي تستطيع الحفاظ على التعاون على المدى الطويل وجلب التمويلات. تتمثل مقاربة المشروع في وضع إطار منهجيّ عام يهدف إلى تحقيق طموح ملائم للواقع وحاجيات المتساكنين. تقوم المقاربة أوّلا على التّصميم ولاحقا على وضع رزنامة عمل تحدّد الإطار الزّماني والمكاني وتتمثّل في تحديد أهداف

بصورة متتالية وتحليل جدواها وتقدير الموارد البشرية والمالية الضرورية من أجل تحقيقها. ومن الأهمية بمكان في هذا السّياق أن يتمّ تحرير نبذة تقدّم تفاصيل عن المشروع وخاصة المراحل المتعددة لإنجازه ممّا يسهّل في النهاية عملية التقييم.

يعتبر تكوين فريق أو شخص على الأقل مسؤول على متابعة وتقييم برنامج الشراكة مع بلديّة أجنبية من إحدى ضمانات استمرارية العلاقة ونجاح المشروع إذا ما لزم الأمر.

إلى جانب كون هيكل مماثل يظهر إرادة المقاربة وجدّيتها فإنه يمكّن من متابعة سيرورة الشراكة والمشروع عند الاقتضاء وقياس التقدّم المحرز في أعماله والشروع في تقييم المسار الجاري مع الأخذ بالعلاقة المتبادلة بين الأهداف والنتائج بعين الاعتبار.

ويخضع كلّ من الفشل والنّجاح في العمليّة إلى تفكير ذاتي سيكون ناجعا بالتأكيد في العمليّات اللاحقة.

4.4 الهبات وتوجيهها

قد يسبّب نقص الفهم بشأن القوانين التونسية بعض العراقيل في توجيه الهبات مادية كانت أو عينية.

1.4.4 التحويلات النقدية

هي التحويلات المالية التي تنفي الشّفافية بخصوصها – وخاصة الدقة في مصادرها والجهات المتلقية لها وإطار استخدامها النهائي – كلّ شبهة بتبييض الأموال وتخفّض من مدّة تأخير صرفها.

على غرار ما قامت به بعض البلديّات، من شأن فتح حساب بنكي لدى البنك المركزي التونسي أن يتيح سلاسة أفضل في التحويلات.

2.4.4 الهبات العينية

فيما يتعلّق بالهبات العينية، يجب القيام باجراءات جمركيّة بشكل مسبق. يمكن أن يسبّب القيام بها بعديّا في تأخير إنجاز العمليّات. من الجيّد الامتثال للقواعد الحالية والاطلاع على البوابة الالكترونية للديوانة (https://www.douane.gov.tn/?id=4) قبل الشروع في أيّ اجراء يرمي إلى التوريد.

يقتضي استلام الهبات العينية لزاما موافقة الوزارة المعنيّة حسب طبيعة المنتوج المورّد: وزارة الصّحة العمومية بالنسبة للمنتجات والتجهيزات الطبية ووزارة الفلاحة بالنسبة للمواد ذات الطابع الفلاحي، إلى غير ذلك.

تعفى الهبات الموجّهة إلى البلديّات من كلّ الضّرائب الجمركيّة.

5 الخاتمة

يشكّل هذا العمل بوابة مفتوحة على العالم عملنا من خلاله على تقديم توضيح خاصّ حول العلاقات الدّولية بين الجماعات المحلّية في العالم وتجسيد تقاربهم عبر إقامة شراكات تعاون بينها.

صمّم هذا الدّليل ليكون إطارا مرجعيّا موضوعا على ذمّة رؤساء البلديّات التونسية اللذين يطمحون إلى التوجّه إلى التّعاون الدّولي. تلعب هذه الوثيقة أيضا دورا تحفيزيّا للاقتراب من أصحاب القرار في البلديات الذين لم يفكّروا في الأمر من قبل، أو لنقل ببساطة، الذين لم يجرؤوا على الالتجاء إلى إيجابية التضامن الدّولي لنقص في المعلومات أحيانا وجعلهم يتمكّنون من المسارات التي تمكّنهم من عقد اتفاق تعاون وبناء شراكات مع بلديّة أجنبية.

يتمثّل الأمر في صياغة مادة يمكن استخدامها بصفتها دليلا مشتركا يصف المسار نحو العالمية منهجيا، خطوة بخطوة، ويتيح استكشاف الأبعاد المتعدّدة للشراكة واستيعاب النطاق الواسع للفرص التي تقدّمها للجماعات المحليّة.

هذا هو ما يطمح إليه هذ الدّليل بتواضع وذلك بمنح أصحاب القرار في البلديّات فرصا لترسيخ بلديتهم في فضاء شاسع للتعاون العصريّ الذي يشرّك مناطق من العالم تتميّز بالتنوّع والتّكامل.

الملاحق

1 الملحق 1 ـ التوزيع المجالي في تونسي

استنادا إلى الجداول أسفله، يخضع التوزيع الترابي في تونس إلى:

- منطق اللامحورية الإدارية عبر تقسيم التراب الوطني إلى 24 ولاية تنقسم إلى 274 معتمدية تنقسم بدورها إلى 2048 عمادة.
- منطق اللامركزية عبر تغيير خرائط البلديات في تونس ليمر عددها من 264 بحدود جغرافية شبه مرتبطة بالمناطق الحضريّة (هذا ما جعل نسبة المناطق البلدية لا تتجاوز 10 ٪ من المساحة الجملية للبلاد أي ما يعادل 35 ٪ من السكان دون بلديّات) إلى 350 بلديّة تكمل تغطية المجال الترابي التونسي وفقا للأحكام الدّستورية الجديدة وبهذا يمكن اعتبار كلّ التونسيّين ينتمون فعلا إلى وسط بلديّ بغض النظر عن مكان إقامتهم.

اللامحورية الإدارية (ممثلي الدولة)	24 ولاية	264 معتمدية 2073 عمادة
اللامركزية السياسية (الهيئات المنتخبة)	24 مجلسا جهويا	350 بلديّة

2 البلديّات الأجنبية المتعاونة مع البلديّات التونسيّة

من خلال مختلف الأبحاث، تمكنّا من إعداد قائمة (غير شاملة) للعلاقات التي تمّ ربطها خلال الستّين سنة الأخيرة. أبرم بعضها لمدّة محدودة فيما تتمثّل الأخرى في اتفاقات توأمة ربّما ذهبت طيّ النّسيان ولكنّه موثّقة رسميًّا بموجب ميثاق.

في بعض الحالات، يمكن للبلديّات التونسية الذين لا يمكنهم الوصول لبعض وثائق الأرشيف أن يطلبوا من البلديّات الشريكة أن تبحث في أرشيف بلدان التعاون آثار هذه العلاقات واقتراح إعادة فتح الحوار وتجديد التعاون مع بعضها البعض.

البلد الأجنبي	البلديّات الأجنبية	البلديات التونسية
الجزائر	الجزائر	تونس
	عنابة	بنزرت
	قسنطينة	سوسة
	وهران	صفاقس
	تلمسان	القيروان
ألمانيا	أهلباك	جربة-ميدون
	براوشفايغ	سوسة
	كولن	تونس
	هاوسهام	حمام سوسة
	هيلمشتيدت	جربة-حومة السوق
	ماربورغ	صفاقس
	مونستر	المنستير
	شتوتغارت	منزل بورقيبة
	فيندن	دوز
المملكة العربية السعودية	جدة	تونس
النمسا	لينز	قابس
	فيينا	تونس
بلجيكيا	بوسو-هورنو	حمام سوسة
	دور	دوز
	مونس	القيروان
	روني	مساكن
البرازيل	ريو دي جينيرو	تونس
كندا	غرانبي	حمام الأنف
	مونتريال	تونس
الشيلي	سانتياغو	تونس
الصين	شينيانغ	صفاقس
	وايهاي	سوسة
القيروان	العين	الإمارات العربية المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية	ميامي	سوسة

البلد الأجنبي	البلديّات الأجنبية	البلديات التونسية
مصر	الأسكندرية	صفاقس
	القاهرة	القيروان
	القاهرة	المهدية
	شبين الكوم	حمام سوسة
	بورسعيد	بنزرت
إسبانيا	ألمونياثار	قليبية
	برشلونة	تونس
	كارتاخينا	قرطاج
	قرطبة	القيروان
	برشلونة	صفاقس
فرنسا	آغد	جربة حومة السوق
	آكس أون بروفونس	قرطاج
	آنتوني	حمام الأنف
	آنزان	مساكن
	بيداريو	مدنين
	بوردو	تونس
	بولونيو بيانكور	سوسة
	بور أون براس	الكاف
	كلارمون فيرون	بنزرت
	فريجوس	طبرقة
	فران	جرجيس
	غراس	أريانة
	غرونوبل	صفاقس
	لو توركي باريس بلاج	سيدي بوسعيد
	لوكسوي ليبان	حمام الأنف
	مرسيليا	صفاقس
	مرسيليا	سوسة
	مرسيليا	تونس
	موغيو كارنون	جربة ميدون
	مونتيليمار	نابل
	نيفار	الحمامات
	نيس	تونس
	نيم	القلعة الكبرى
	أولان	الزهراء
	باريس	تونس
	رومان سور إيزار	الجم
	رويان	المنستير
	روي مالميزون	باردو

البلد الأجنبي	البلديّات الأجنبية	البلديات التونسية
فرنسا	سان بريو	قابس
	سان نازار	المهدية
	سانت إيتيان	المنستير
	سان برياست	حمام سوسة
	سات	جرجيس
	سانت إيتيان	المنستير
	تولون	بنزرت
	تولون	الجم
	فيرساي	قرطاج
	فيان	الجم
	فيلانوفا - كورسيكا	جربة أجيم
	فيلفونتان	قرمدة
	فيلوربان	صفاقس
	آمبلبوي	قصر هلال
	بوربون لارشامبو	قربص
	دونكارك	بنزرت
	ليل	سوسة
	كولومب	رأس الجبل
	بورج	العين
	لسكار	تستور
اليونان	أثينا	تونس
	جزيرة رودس	نابل
	إيثاكا	جربة حومة السوق
	كالاماتا	بنزرت
إيطاليا	أبريليا	بن عروس
	أرزاكينا	حمام سوسة
	كاستيليوني ديلا بيسكايا	حمام سوسة
	سيرفيا	حمام سوسة
	سيفيتافيكيا	رادس
	جزيرة بينتاليريا	قليبية
	لاتينا	نابل
	مارسالا	قليبية
	مازارا ديل فالو	المهدية
	نابولي	قفصة
	نوتو	المرسى
	باليرمو	بنزرت
	بافيي	دوز
	بيروجيا	القيروان
	ميناء جنوة	رادس

البلد الأجنبي	البلديّات الأجنبية	البلديات التونسية
إيطاليا	روما	دوز
	روما	تونس
	روما	صفاقس
	سانت فيتو لو كوبو	حلق الوادي
	سالسوماجيوري	حمام الأنف
	سيراكوسا	مدنين
	سيستيرنا دي لاتينا	قرمبالية
	تووررو	لمطة
	البندقية	تونس
اليابان	كيوتو	القيروان
	سيتو	نابل
الأردن	العقبة	الحمامات
	عمّان	تونس
الكويت	الكويت	تونس
لبنان	جبيل	تونس
	صيدا	أريانة
	صور	قرطاج
ليبيا	الزاوية	حمام الأنف
	طرابلس	تونس
مالي	تمبكتو	القيروان
مالطا	باولا	نابل
المغرب	الدار البيضاء	صفاقس
	الدار البيضاء	تونس
	الجديدة	نايل
	فاس	القيروان
	القنيطرة	حمام الأنف
	مراكش	بنزرت
	مراكش	سوسة
	مراكش	تونس
	الرباط	تونس
	أسفي	صفاقس
	سلا	أريانة
	طنجة	بنزرت
موريتانيا	أطار	سوسة
سلطنة عمان	مسقط	تونس
	نزوى	القيروان
	صلالة	سوسة

البلد الأجنبي	البلديّات الأجنبية	البلديات التونسية
أوزباكستان	طشقند	تونس
	سمرقند	القيروان
بولونيا	بابيانيتسي	قصر هلال
	جوري	أريانة
البرتغال	آفايرو	المهدية
	بيجا	باجة
	براغا	بنزرت
	كويمبرا	القيروان
	لشبونة	تونس
	مورا	مجاز الباب
	بورتو	صفاقس
قطر	الدوحة	تونس
جمهورية تشيكيا	بيلزين	صفاقس
	بوديبرادي	سوسة
	براغ	تونس
رومانيا	بوستاني	جربة ميدون
المملكة المتحدة	لندن	تونس
روسيا	ماخاتشكالا	صفاقس
	موسكو	تونس
السنغال	داكار	صفاقس
	لوغا	باجة
	تياس	سوسة
سلوفينيا	ليوبليانا	سوسة
السويد	ستوكهولم	تونس
سويسرا	جنيف	تونس
	رولي	حمام سوسة
سوريا	اللاذقية	سوسة
تركيا	بيوك شكمجه	الكرم
	بورصا	القيروان
	اسطنبول	تونس
	إزمير	المنستير

البلديّات التونسية المتعاونة مع بلديات أجنبية

البلديات التونسية	البلديّات الأجنبية	البلدان الأجنبية
تونس	الجزائر	الجزائر
	كولن	ألمانيا
	جدة	المملكة العربية السعودية
	فيينا	النمسا
	ريو دي جينيرو	البرازيل
	مونتريال	كندا
	سانتياغو	الشيلي
	برشلونة	إسبانيا
	بوردو	فرنسا
	مرسيليا	فرنسا
	نيس	فرنسا
	باريس	فرنسا
	أثينا	اليونان
	روما	إيطاليا
	البندقية	إيطاليا
	عمّان	الأردن
	الكويت	الكويت
	جبيل	لبنان
	طرابلس	ليبيا
	الدار البيضاء	المغرب
	مراكش	المغرب
	الرباط	المغرب
	مسقط	سلطنة عمان
	طشقند	أوزباكستان
	لشبونة	البرتغال
	الدوحة	قطر
	براغ	جمهورية تشيكيا
	لندن	المملكة المتحدة
	موسكو	روسيا
	ستوكهولم	السويد
	جنيف	سويسرا
	اسطنبول	تركيا

البلديات التونسية	البلديّات الأجنبية	البلدان الأجنبية
صفاقس	وهران	الجزائر
	ماربورغ	ألمانيا
	شينيانغ	الصين
	الأسكندرية	مصر
	برشلونة	إسبانيا
	غرونوبل	فرنسا
	مرسيليا	فرنسا
	فيلوربان	فرنسا
	أسفي	المغرب
	بورتو	البرتغال
	بيلزن	جمهورية تشيكيا
	ماخاتشكالا	روسيا
	داكار	السنغال
	روما	إيطاليا
	الدار البيضاء	المغرب
سوسة	قسنطينة	الجزائر
	براونشفايغ	ألمانيا
	فايهاي	الصين
	ميامي	الولايات المتحدة الأمريكية
	بولوني بيانكور	فرنسا
	مرسيليا	فرنسا
	ليل	فرنسا
	مراكش	المغرب
	أطار	موريتانيا
	صلالة	سلطنة عمان
	بوديبرادي	جمهورية تشيكيا
	تياس	السنغال
	ليوبليانا	سلوفينيا
	اللاذقية	سوريا
	إزمير	تركيا
القيروان	تلمسان	الجزائر
	مونس	بلجيكيا
	العين	الإمارات العربية المتحدة
	قرطبة	إسبانيا
	نزوى	سلطنة عمان
	سمرقند	أوزباكستان
	كويمبرا	البرتغال
	بورصا	تركيا

البلديات التونسية	البلديّات الأجنبية	البلدان الأجنبية
القيروان	بيروجيا	إيطاليا
	كيوتو	اليابان
	تمبكتو	مالي
	فاس	المغرب
	القاهرة	مصر
	ستراسبورغ	فرنسا
بنزرت	عنابة	الجزائر
	بورسعيد	مصر
	كلارمون فيران	فرنسا
	تولون	فرنسا
	دونكارك	فرنسا
	مراكش	المغرب
	طنجة	المغرب
	براغا	البرتغال
	كالماتا	اليونان
	باليرمو	إيطاليا
حمام سوسة	هاوسهام	ألمانيا
	بوسو هورنو	بلجيكيا
	شبين الكوم	مصر
	سان برياست	فرنسا
	آرزاكينا	إيطاليا
	سيرفيا	إيطاليا
حمام الأنف	آنتوني	فرنسا
	لوكسفيل لي بان	فرنسا
	سالسوماجيوري	إيطاليا
	الزاوية	ليبيا
	القنيطرة	المغرب
	غرانبي	كندا
نابل	مونتيليمار	فرنسا
	جزيرة رودس	اليونان
	لاتينا	إيطاليا
	سيتو	اليابان
	باولا	مالطا
	الجديدة	المغرب
دوز	فيندن	ألمانيا
	دور	بلجيكيا
	بافيي	إيطاليا
	روما	إيطاليا

البلديات التونسية	البلديّات الأجنبية	البلدان الأجنبية
المهدية	القاهرة	مصر
	سان نازار	فرنسا
	آفايرو	البرتغال
	مازارا ديل فالو	إيطاليا
قرطاج	كارتاخينا	أسبانيا
	آكس أون بروفونس	فرنسا
	فيرساي	فرنسا
	صور	لبنان
أريانة	**غراس**	فرنسا
	سلا	المغرب
	جوري	بولونيا
	صيدا	لبنان
جربة ميدون	أهلباك	ألمانيا
	موغيو كارنون	فرنسا
	بوستاني	رومانيا
جربة حومة السوق	هيلمشتيدت	ألمانيا
	آغد	فرنسا
	إيثاكا	اليونان
المنستير	مونستر	ألمانيا
	رويان	فرنسا
	سانت إيتيان	فرنسا
قليبية	آلمونيثار	إسبانيا
	جزيرة بانتيلاريا	إيطاليا
	مارسالا	إيطاليا
الجم	رومان سور إيزار	فرنسا
	تولون أج	فرنسا
	فيان	فرنسا
قابس	لوفي	فرنسا
	برشلونة	إسبانيا
	لينز	النمسا
	سان بريو	فرنسا
مساكن	روني	بلجيكيا
	آنزين	فرنسا
مدنين	بيداريو	فرنسا
	سيراكوسا	إيطاليا
جرجيس	فران	فرنسا
	سات	فرنسا

البلديات التونسية	البلديّات الأجنبية	البلدان الأجنبية
الحمامات	نيفير	فرنسا
	العقبة	الأردن
بن عروس	سانت إيتيان	فرنسا
	آبريلا	إيطاليا
قصر هلال	آمبلبوي	فرنسا
	بابيانيتسي	بولونيا
رادس	سيفيتافيكيا	إيطاليا
	ميناء جنوة	إيطاليا
منزل بورقيبة	شتوتغارت	ألمانيا
الكاف	بور أون براس	فرنسا
طبرقة	فريجوس	فرنسا
سيدي بوسعيد	لو توركي باريس بلاج	فرنسا
القلعة الكبيرة	نيم	فرنسا
الزهراء	أولان	فرنسا
باردو	روي مالميزون	فرنسا
جربة أجيم	فيلانوفا - كورسيكا	فرنسا
قربص	بوربون لارشامبو	فرنسا
قفصة	نابولي	إيطاليا
المرسى	نوتو	إيطاليا
حلق الوادي	سانت فيتو لو كابو	إيطاليا
قرمبالية	سيستيرنا دي لاتينا	إيطاليا
لمطة	تووزو	إيطاليا
باجة	بيجا	البرتغال
مجاز الباب	مورا	البرتغال
الكرم	بيوك شكمجه	تركيا
رأس الجبل	كولومب	فرنسا
العين	بورج	فرنسا
تستور	لسكار	فرنسا

عدد الشركاء لكلّ بلدية

1	تونس	32
2	سوسة	15
3	صفاقس	15
4	القيروان	14
5	بنزرت	10
6	حمام سوسة	8
7	حمام الأنف	6
8	نابل	6
9	دوز	4
10	المهدية	4
11	قرطاج	4
12	أريانة	4
13	جربة ميدون	3
14	جربة حومة السوق	3
15	المنستير	3
16	قليبية	3
17	الجم	3
18	قابس	4
19	مساكن	2
20	مدنين	2
21	جرجيس	2
22	الحمامات	2
23	بن عروس	2
24	قصر هلال	2
25	رادس	2
26	منزل بورقيبة	1
27	الكاف	1
28	طبرقة	1
29	سيدي بوسعيد	1
30	القلعة الكبيرة	1
31	الزهراء	1
32	باردو	1
33	جربة أجيم	1
34	قربص	1
35	قفصة	1
36	المرسى:	1
37	حلق الوادي	1
38	قرمبالية	1
39	لمطة:	1
40	باجة :	1
41	مجاز الباب :	1
42	الكرم :	1
43	رأس الجبل:	1
44	العين:	1
45	تستور:	1

3 عناصر البروتوكول

3.1 توجيه مراسلة إلى رئيس بلديّة أجنبيّ

اختارت بلديّتكم (خلال مؤتمر أو عبر بحث بيبليوغرافي...) مراسلة بلدية أجنبية عبر رئيسها أو رئيس المجلس البلدي، فما هي القواعد البروتوكولية التي عليكم اتباعها؟

1.1.3 شكل المراسلة

يجب أن تتضمّن العديد من العناصر:

- **الشعار الرّسمي لبلديتكم**
  - يجب أن يوضع في أعلى ورقة المراسلة على الجهة اليسرى
  - يجب أن تذكّروا باسم رئيس بلديتكم واسم مدينتكم مباشرة أسفل الشعار
- **العنوان**
  - ذكّروا باسم ولقب المرسل إليه ووظيفته وعنوانه على يمين المراسلة.
- **المخاطبة**
  - في بداية المراسلة، ذكروا بالتسمية الرسمية للمرسل إليه التي يخاطبها بها المرسل.
    - مثال: السّيد رئيس البلديّة أو السّيدة الرئيسة
    - مثال: سعاة السفير، عند مراسلة سفير أجنبيّ
- **النصّ**
  - يتضمّن صفحتين على أقصى تقدير متكونا من فقرات محدّدة
- **عبارات اللّباقة**
  - لانهاء المراسلة، تتغيّر عبارة اللباقة وفقا للمخاطبة المستخدمة في أوّل الرّسالة:
    - مثال: تقبّلوا السّيد رئيس البلدية أسمى عبارات الاحترام والتقدير
- **الإمضاء**
  - اذكروا وظيفة المرسل أعلى الإمضاء
  - اذكروا اسم ولقب المرسل إليه أسفل الإمضاء
- **معلومات الاتصال**
  - في أسفل الصفحة، ذكّروا بمعلومات الاتصال خاصتكم (العنوان البريدي والهاتف والبريد الالكتروني لبلديتكم)

2.1.3 محتوى المراسلة

في صورة التفاوض مع مسؤولين عن بلدية أجنبية أو مع السّلطات الاجنبية خلال لقاءات مباشرة أو عبر الهاتف لبناء علاقات ثنائية وتوطيدها أو إرساء شراكة، فإنه يجب في قت لاحق توجيه مكتوب رسمي يتضمن دعوة رسميّة عبر البريد العادي أو الالكتروني لتحقيق المطلوب.

مثال:

الموضوع: الدعوة لإمضاء بروتوكول تعاون لا مركزيّ

السّيدة رئيس البلدية، (زميلتي العزيزة – مكتوبة بخط اليد)

نودّ بموجب هذه الرسالة أن نعبّر عن تشرفنا بدعوتكم إلى (اسم المدينة) لامضاء بروتوكول تعاوننا.

سيكون لديكم الفرصة لاستكشاف المدينة وحيويتها. نقترح عليكم أن تزرورونا بمناسبة الاحتفال بعيد المدينة في تاريخ ... سيتاح لكم تقدير مميّزات جهتنا.

في ما يخصّ مشروع صداقتنا، نودّ أن نقترح عليكم برنامج خاصّ لتبادل الأفكار ومناقشة العديد من المواضيع المتعلّقة بتعاوننا مع مختلف الفاعلين في الجهة.

نظلّ على ذمتكم من أجل توضيح نطاق زيارتكم. تقبّلوا منّا، السّيدة رئيسة البلديّة، أفضل تحيّاتنا.

الإمضاء

3.1.3 الظرف

المرسل إليه السيد أو السيدة، الإسم، اللقب
وظيفة المرسل إليه: «رئيس بلدية» أو «الرئيس»
قصر البلدية (إذا كنا نراسل رئيس بلدية)
أو اسم الجماعة المحلية (مثال – اتحاد البلديّات)
العنوان – نهج ...
الترقيم البريدي والمدينة
البلد

2.3 استقبال وفد أجنبي

يجب أن يخضع استقبال الوفود الأجنبية إلى بروتوكول معيّن. من الضّروريّ تحضير بعض العناصر مسبقا:

- البرنامج المفضّل للزيارة
- الاستقبال في المطار والتّنقل إلى البلديّة
- الإقامة والطّعام
- التنشيط الثقافي

خلال البعثات إلى الخارج، يظلّ تحمّل أعباء تكاليف البعثة مسألة اشكالية في المحاسبة العموميّة. إن القاعدة المعمول بها هو أن الجهة الدّاعية هي من تتحمّل تكاليف البعثة الأجنبية في بلد الاستقبال.

ويتمّ هذا الأمر في إطار المعاملة بالمثل وأحيانا يذكر في اتفاقات التّعاون.

مثال على إدراج الأمر في إحدى الاتفاقيات

يتمثّل المبدأ المالي في الزيارات المتبادلة في أنّ المدينة المضيفة تتحمّل تكاليف الاستقبال (الإقامة والطّعام والتنقّل داخل المدينة والمؤتمرات وغير ذلك) فيما تتحمّل المدينة المدعوّة تكاليف النّقل.

1.2.3 البرنامج المفصّل للزيارة

يتم إعداد البرنامج المفصّل الذي يصف مراحل الزيارة بشكل مسبق.

يرسل إلى الشّركاء قبل قدومهم.

يحدّد برنامج الاجتماعات وترتيبات التنقّلات ومكان القيامة والزيارات ونظام الوجبات (في البلديّة والمطعم والأمسيات الحرّة على سبيل المثال).

يحتوي أيضا على جهات الاتصال التونسية عند الحاجة.

2.2.3 الاستقبال في المطار والتنقل إلى البلديّة

تؤمن المدينة التونسية الاستقبال عند قدوم الوفد الأجنبي.

يؤمن الاستقبال من قبل مسؤول رسميّ (عون أو مسؤول منتخب)

حسب حجم الوفد ومستواه البروتوكولي، يجب توفير وسائل النّقل المناسبة على ذمّته:
- إرسال سيّارة وظيفيّة للمسؤول المنتخب ومرافقه،
- تخصيص حافلة صغيرة، إذا ما اقتضى الأمر، في صورى قدوم وفد أكبر.

3.2.3 السّكن والطّعام

في إطار استقبال الوفود الرسمية، تتكفّل المدينة المضيفة بالإقامة والطعام.

يجب أن تكون جودة الخدمات في مستوى معيّن دون السقوط في المبالغة.

بالنسبة للطعام، من الضروري أن يتحادث المكلّفون بالبعثة مسبقا لمعرفة المحرّمات الغذائية (الحساسيّة، عدم تحمّل بعض الأغذية) أو الممارسات أو الطلبات الخاصّة والتّعريف بها.

فيما يخصّ الوفود الكبيرة في إطار المشاريع (تبادل الشباب، إلخ.)، تصرف التكاليف من ميزانيّة المشروع ويجب أن تكون موضوع نقاش مسبق مع المانحين.

4.2.3 الجولات الثقافية

يتيح استقبال الوفد، وخاصّة خلال البعثة الأولى، من خلق روابط قوية من شأنها أن تيسّر العلاقات المستقبلية. يمكن للزيارات إلى المعالم الأثرية والمتاحف أن تكون فرصة لتحسين التصوّرات المتبادلة.

4 الملحق 4 – أمثلة عن اتفاقات تعاون لامركزيّ

1.1 اتفاقية التوأمة بين مدينتي تونس ومرسيليا

عهد توأمة

نحن،
سيف الله الأصرم، رئيس بلديّة تونس

و
جون كلود غودان، رئيس بلديّة مرسيليا

عيّننا مواطنونا بحريّة للاستجابة إلى تطلّعاتهم،
إيمانا منا بالاستجابة إلى انتظارات متساكني بلديّاتنا العميقة واحتياجاتهم الواقعية،
واعتبارا منا بأن على مسار التاريخ أن يتواصل في عالم واسع بأنّ هذا العالم لن يكون إنسانيّا حقّا إلا عندما يحيا النّاس بحرية في مدن حرّة،
واعتبارا منا لاتفاق التّعاون المبرم بتاريخ 25 جوان 2009،

نلتزم اليوم التزاما رسميا بـ:
- الحفاظ على الروابط الدّائمة بين بلديات مدننا وتسهيل كلّ مجالات التبادل بين المتساكنين لتنمية شعور الأخوّة الحيّ بينهم في كنف التفاهم المتبادل،
- حشد جهودنا لمساندة نجاح عملية السّلام والإزدهار في حدود إمكانياتنا:

التفاهم بين الشعوب

تونس في 10 جوان 2015

رئيس بلدية مرسيليا
جون كلود غودان

رئيس بلدية تونس
سيف الله الأصرم

2.1 اتفاقية التعاون بين بلديتي صفاقس وغرونوبل

اتفاقية التعاون اللامركزي
بين
مدينتي صفاقس غرونوبل

بلديّة صفاقس ممثّلة في رئيس البلديّة السّيد منير اللّومي وبتفويض رسميّ عبر مداولة المجلس البلدي بتاريخ 25 جوان 2018،

مدينة غرونوبل ممثلة برئيس بلديتها السّيد إيريك بيول وبتفويض رسميّ عبر قرار من المجلس البلديّ بتاريخ ...

- اعتبارا لروابط الصّداقة والتضامن بين الجمهورية التونسية والجمهورية الفرنسية،
- واعتبارا لبروتوكول التوأمة الممضى بين المدينتين في 9 نوفمبر 1998،
- واعتبارا للقانون العام للجماعات الإقليمية للجمهورية الفرنسية وخاصّة فصله L.1112-1 والفصول اللاحقة المتعلّقة بالتعاون اللامركزي،
- واعتبارا للقانون الأساسي المتعلّق بمجلّة الجماعات المحلّية للجمهورية التونسية وخاصة القسم السابع منها والفصل ٤ والفصلين اللاحقين المتعلقين بالتعاون اللامركزي.
- وتذكيرا بأنّ مدينتي غرونوبل وصفاقس قد بدأتا التعاون المتبادل منذ 21 سنة،
- وبناء على الإرادة الصّريحة من الجانبين وعلى أساس المشاريع العديدة التي تمّ إنجازها وتلك التي لا تزال بصدد التنفيذ،

اتفقا كلاهما على ما يلي:

الفصل الأول: الأهداف

ترغب بلديّة صفاقس في التعاون بشكل أوسع بهدف تطوير الحوار ومشاركة الخبرات وتبادل التجارب والمهارات التي تساهم في التنمية الإقتصادية والاجتماعية والمستدامة الثنائية. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين ظروف العيش للمتساكنين وتعزيز اللامركزية.

الفصل الثاني: مجالات التّدخّل:

تندرج محاور التعاون المحددة بموجب هذه الاتفاقية في المجالات التالية:

- التبادلات المؤسسية المتعلّقة بمجال تدخّل كل من البلديّتين،
- الخبرة في مجال التخطيط العمراني،
- تثمين الإرث التاريخي والثقافي والسّياحي،

- التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي،
- وكلّ مجال نرغب في تطويره لاحقا ويجب أن يتم تحديده بموجب ملحق لهذه الاتفاقية.

سيجري التّعاون وفقا للقوانين السارية المفعول لكلّ من الجهتين

الفصل الثالث: الأنشطة المبرمجة والمبلغ التقديري للالتزامات المالية:

3.1 الأنشطة المبرمجة

من أجل تحقيق أهداف هذا التّعاون في إطار هذه الاتفاقية، يلتزم الطرفان بتنفيذ أنشطة مشتركة ومستدامة في مجالات التدخّل المحدّدة في الفصل الثاني. يرغب إثناهما أوّلا في حشد الجهود حول الأنشطة التالية:

- الخبرة ونقل المعرفة والممارسات الفضلى في المشاركة المواطنية وسياسة الحكومة المفتوحة (البيانات الحرّة)،
- الخبرة وتبادل المعرفة والممارسات الفضلى في:
  - اللامركزية والحكم المحلّي،
  - التعاون الدّولي،
  - التصرّف في الموارد البشرية،
  - الحالة المدنيّة،
  - الشؤون البلديّة،
  - التنمية الاقتصادية،
  - الممتلكات العقارية البلدية،
  - التصرّف في رخص البناء ومتابعة خطة التخطيط العمراني،
  - التصرّف الفضائي الرّقمي في المجال البلديّ (نظام معلومات جغرافية، الإشهار، إلخ.)
- الدعم اللوجستي: تبادل محتمل للتجهيزات الضّرورية لحسن إدارة الخدمات العمومية (الإنارة العمومية، البرمجيات والتجهيزات الإعلامية، إلخ.)

الفصل الرابع: ترتيبات تنفيذ التّعاون

الفصل الخامس: التوجيه

تجتمع اللجنة التوجيهية المتكوّنة من مسؤولين منتخبين وفنّيين من الجماعتين المحلّيتين كلّ سنة. تحدّد برنامج عمل وتحدّد ترتيبات تنفيذ الأنشطة المبرمجة وتقيّم جدوى الأنشطة المنجزة وتعدّلها إن اقتضى الأمر.

تترأس الجماعة المحلّية المضيفة أمانة اللّجنة.

الفصل السادس: التزامات الطّرفين

1.6 مدينة صفاقس

تيسّر مدينة صفاقس تنفيذ الأنشطة ويمكنها حشد تمويلات الدّولة أو أي مؤسسة دولية بعد إعلام مدينة غرونوبل.

تضع مدينة صفاقس كلّ الوثائق المتعلّقة بهذه البرامج ووثائق التخطيط المحلّي والوطني التي تندرج فيها أنشطة التّعاون على ذمّة مدينة غرونوبل وتعلمها بها.

تساهم مدينة صفاقس في تمويل الأنشطة المعتمدة في البرنامج السنوي للتعاون مع مدينة غرونوبل وتقدّم تقريرا سنويا لهذه المساهمة.

2.6 مدينة غرونوبل

تساهم مدينة غرونوبل في تمويل الأنشطة المعتمدة في برنامج التعاون مع مدينة صفاقس ويمكنها حشد التمويلات من الدّولة الفرنسية أو الاتحاد الأوروبي بعد إعلام مدينة صفاقس. يتمّ تصميم بعثات غرونوبل وتخطيطها مع مدينة صفاقس.

تضع مدينة غرونوبل درايتها وخبرتها التعلقة بالأنشطة المختارة من قبل الطّرفين.

3.6 الأمن

تضمن السلطات الفرنسية والتونسية أمن وسلامة الأشخاص وممتلكات المسؤولين المنتخبين والموظفين في مدينتي غرونوبل أو الخبراء المرسلين من قبلها ليعملوا على أراضيهما.

تسهر المدينتان على احترام العاملين على الميدان للقواعد المحددة من قبل سلطات البلدين بهدف ضمان الأمن.

الفصل السابع: العلاقات التعاقديّة

1.7 المدة

تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ اعتبارا من تاريخ امضائها وبعد القيام باجراءات المصادقة عليها في البلدين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد تلقائيا بعد انقضاء المدّة المحدّدة.

2.7 إنهاء الاتفاقية

يحلّ كلّ نزاع ناتج عن تطبيق هذه الاتفاقية أو تأويلها عن طريق المفاوضات بين الطّرفين الموقّعين على اتفاق الشرّاكة.

في حال الخلاف أو عدم احترام الالتزامات المتبادلة، يمكن لكلا الطّرفين أن يعترض عليه في كلّ لحظة عن طريق إخطار مسبق قبل ستّة (6) أشهر.

أبرم في صفاقس وغرونوبل في .....

عن مدينة صفاقس
رئيس البلدية
منير اللومي

عن مدينة غرونوبل
رئيس البلدية
إيريك بيول

5 منظّمات تعمل على تيسير البحث عن شركاء

- الجامعة الوطنية للبلديات التونسية: http://www.fnct.tn
- مدن وحكومات محلّية متّحدة – مكتب أفريقيا: https://www.uclga.org/
- منظمة المدن العربية: http://www.arabtowns.org/
- اللجنة الدائمة للشراكة الأورومتوسطية: https://www.coppem.org/
- الشبكة الأورومتوسطية: https://www.reseau-euromed.org/fr/
- شبكة مدن البحر الأبيض المتوسّط: http://www.medcities.org/
- شبكة المدن المغاربية: قيد الإنجاز
- مدن وحكومات محلّية متّحدة: https://www.uclg.org/fr
- منظمة متروبوليس للتخطيط العمراني: https://www.metropolis-urbanisme.fr/
- الجمعيّة الدّولية لرؤساء البلديّات الفرنكفونيّة: https://www.aimf.asso.fr/
- مدن فرنسية متّحدة:https://cites-unies-france.org/
- أطلس اللجنة الوطنية للتعاون اللامركزي:
https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/accesMonde.html
- شبكة مدن وبلدان الفنّ والتاريخ:
https://www.sites-cites.fr/thematiques/villes-et-pays-dart-et-dhistoire/
- رابطة المدن التاريخية: https://www.lhc-s.org/
- المنظمة الدولية للحكم الالكتروني للمدن والحكومات المحلية
We-GO: https://www.uraia.org/fr/institutions/map-en/wego-korea/
- منظمة مدن التراث العالمي: https://www.ovpm.org/fr/
- وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية: https://www.vng-international.nl/

République tunisienne
Ministère de l'Intérieur

PAPD
Instance de Prospective
et d'Accompagnement
du Processus de **Décentralisation**

L'action internationale au service du développement de ma commune

Jumelage, coopération décentralisée et autres relations internationales

PARD
Programme d'Appui à la Réforme de Décentralisation
composante institutionnelle

Programme financé par l'Union européennne

République tunisienne
Ministère de l'Intérieur

L'action internationale au service du développement de ma commune

Jumelage, coopération décentralisée et autres relations internationales

Auteurs

Moncef Hajeri

Yannick Lechevallier

Farah Mizouni

Novembre 2021

AVERTISSEMENT

Le contenu de la présente publication relève de la seule responsabilité des auteurs et ne peut en aucun cas être considéré comme reflétant l'avis de l'Union européenne, des Autorités tunisiennes ou de VNG International.

REMERCIEMENTS

Les auteurs tiennent à remercier toutes les personnes qui ont contribué aux recherches et à l'élaboration de ce guide en partageant leurs expériences et leurs visions de l'action internationale des collectivités locales tunisiennes. Leurs remerciements vont, en particulier, au Président de l'Instance de Prospective et d'Appui au Processus de la Décentralisation (IPAPD), au Président de la Fédération Nationale des Communes Tunisiennes (FNCT), aux Présidents des Municipalités de Ras Jebel et de la Marsa, au Chef de Cabinet et à la Directrice Générale de la Mairie de Tunis, au Président du Groupe Pays Tunisie de Cités Unies France, à la Mairie de Marseille, à la Mairie de Grenoble et aux différents services compétents de l'administration qui ont contribué à valider nombre d'informations figurant dans ce travail.

Table des matières

Préface 5
1 Introduction 6
2 Historique 6

Partie I : les intérêts de la coopération décentralisée pour ma commune) 9

1 État des lieux des engagements des communes tunisiennes 11
1.1 Les répartitions par pays et grandes zones géographiques 11
1.2 La répartition par villes 12
1.3 La répartition par date 12

2 Les apports de la coopération décentralisée aux communes 12
2.1 Montée en compétence des municipalités 12
2.1.1 Échanges d'expertises 13
2.1.2 Inscription dans une démarche de projet. 13
2.2 Financements 14
2.2.1 Les réalités 14
2.2.2 Les thématiques 14
2.3 Porte ouverte sur l'extérieur : dimension internationale 15
2.3.1 Les jeunes 15
2.3.2 Les entreprises 16
2.4 Attractivité 16
2.5 La diplomatie des villes 17

3 Le cadre juridique de la coopération décentralisée 18
3.1 Les textes 18
3.1.1 La constitution 18
3.1.2 L'article 40 et suivants du code des collectivités locales 18
3.2 Les points à vérifier 19
3.2.1 Le quoi ? 19
3.2.2 Avec qui ? 19
3.2.3 Sur quoi ? 20
3.2.4 Comment ? 20

Partie II : la boîte à outils de la coopération décentralisée 21

1 Se lancer dans une coopération décentralisée - préalables 22
1.1 La préparation d'un document présentant le profil de la commune 22
1.2 L'engagement du Maire et savoir ce que la commune veut aller chercher (Stratégie) 22
1.3 La désignation d'un responsable du suivi et la montée en compétence 23

2 Trouver le partenaire 23
2.1 Pourquoi un partenaire ? 23
2.2 Les opportunités pour un partenariat 24

3 Les Procédures à respecter 25
3.1 La rédaction d'une convention 25
3.1.1 Un acte politique 26
3.1.2 Un acte technique 26
3.1.3 Durée d'une convention et résiliation 26
3.1.4 Quelles sont les langues à utiliser dans les conventions ? 27
3.2 Procédure de déplacement à l'étranger 27
3.3 L'information du ministère des Affaires étrangères 27
3.3.1 A Tunis 27
3.3.2 Les Ambassades et Consulats 28

4 Les obstacles à surmonter 28
4.1 Une formation collective de la municipalité 28
4.2 Le plan de financement 29
4.3 Démarche Projet et capacités de suivi 29
4.4 Dons et Acheminement 29
4.4.1 Les transferts financiers 30
4.4.2 Les dons matériels 30

5 Conclusion 30

Annexes 31
1 **Annexe 1**- La répartition territoriale de la Tunisie 32
2 **Annexe 2** - Communes étrangères coopérant avec des municipalités tunisiennes 33
3 **Annexe 3** - Specimen d'accord de coopération décentralisée 44
3.1 Convention de jumelage Tunis – Marseille 44
3.2 Convention de jumelage Sfax – Grenoble 45
4 **Annexe 4** - Organisations à même de faciliter la recherche de partenaires 48

Préface

À l'heure où les communes tunisiennes ont été constitutionnellement investies de la responsabilité de s'affirmer en tant qu'actrices clés du développement local, il leur appartient, pour mener à bien leur mission, de s'approprier la palette des instruments mis à leur disposition et notamment de s'aventurer vers la positivité des retombées de la solidarité internationale.

Il nous sied de penser que les partenariats avec des communes étrangères constituent un élément fondamental pour contribuer à la vie du processus de décentralisation et, par là même, à la réussite de la transition démocratique. Il s'agira, par ce biais, d'œuvrer à la réalisation du développement local dans sa dimension humaine, de la lutte contre la pauvreté, de l'éducation, de la santé, de la formation et du développement durable dans son acception multiple environnementale, économique et sociale.

Aussi sommes-nous convaincus que ce guide aura l'ambition de favoriser davantage d'échanges et d'émulation, de valoriser le dynamisme des collectivités locales tunisiennes en coopération avec leurs homologues étrangères en mettant à leur disposition les instruments appropriés de pilotage de la coopération décentralisée ; qu'il constituera un outil méthodologique qui s'inscrit dans une perspective de renforcement des capacités des collectivités locales ; autant celles qui ont déjà expérimenté la coopération décentralisée dans l'optique de l'approfondissement de leurs expériences que celles encore profanes pour leur initiation à l'exercice de cette forme de partenariat.

Ce fil conducteur pour la préparation, la réalisation et le suivi d'accords de partenariats, se veut un nécessaire d'informations et d'aiguillage en matière de coopération décentralisée, appelé à être accessible à l'ensemble des collectivités locales et incitateur à celles exprimant le souhait de s'essayer à l'international.

1 Introduction

« Ma commune peut-elle avoir des relations internationales ? N'est-ce pas du domaine réservé de l'État ? ».

Cette question est loin d'être anodine. Les bases de la construction des relations internationales actuelles remontent au traité de Westphalie de 1684 qui codifie les relations entre les États. Chacun pourrait croire que la commune s'occupe uniquement des affaires locales quand l'État se réserve l'international.

Toutefois, face aux défis de la sécurité environnementale, alimentaire, sanitaire, économique... dont les maux sont de plus en plus planétaires, les communes apprennent à jouer un rôle complémentaire à celui de l'État. Par les relations qu'elles engagent, par les liens qu'elles tissent au-delà des frontières, elles permettent une accélération du développement local, engagé sous les auspices de l'État central.

2 Historique

Depuis un siècle déjà, les autorités locales du monde entier cherchent à tisser des relations internationales avec des homologues à l'étranger au bénéfice de leur développement propre et collectif.

> ***Cités et gouvernements locaux unis retracent sur un site bien documenté, le centenaire de l'engagement international des communes du monde :***
> ***https://www.uclg.org/fr/centenaire***

Dès 1913, plus de 400 élus et techniciens locaux issus de 26 pays se réunissent à Gand en Belgique, lors de l'exposition universelle. Au cours du « Premier Congrès International de l'art de construire villes et organisation de la vie municipale » », ils échangent, confrontent leurs expériences et lancent les bases d'une collaboration qui s'approfondit chaque jour un peu plus.

Ces liens ont différentes formes et sont décrits par divers termes : « jumelage », « réseau de villes », « coopération décentralisée » ou « diplomatie des villes ». Quel que soit le terme employé, la capacité à s'inspirer d'autres expériences développées à l'étranger, tisser des collaborations sur un projet particulier ou construire des alliances sur des initiatives globales s'installe comme une des compétences nécessaires pour toutes les villes du Monde.

- Souhaitant participer à la promotion de la paix, les maires proclament des « accords de jumelage » avec des villes de territoires jadis ennemis en promouvant des « espaces de paix et de prospérité » telles les villes françaises et allemandes après la Seconde Guerre mondiale ou les communes du Sahel dans une initiative de l'UEMOA.

Le Conseil des Collectivités Territoriales de l'UEMOA — Union Économique et Monétaire de l'Ouest Africain[1]

Le Conseil des Collectivités Territoriales est un Organe consultatif de l'Union créé par Acte Additionnel n° 02/CCEG/UEMOA/2011 du 30 mai 2011 de la Conférence des Chefs d'État et de Gouvernement.

Par cet acte, l'Union donne un signal politique clair pour une meilleure implication des collectivités territoriales dans le processus d'intégration

Jumelage Tunis — Marseille [2]

La commune de Tunis et la Ville de Marseille (France) après de nombreuses années de collaboration sur de multiples projets ont, en juin 2015, signé un accord de jumelage pour assurer « l'entente entre les peuples ».

- Avec le développement de la décentralisation et la responsabilité des municipalités dans la fourniture de services de plus en plus performants pour leurs citoyens, des coopérations décentralisées pour le développement sont tissées et permettent la mise en œuvre de projets concrets sur les territoires.

  En 2019, le maire de la commune de Ras Jebel ***réunit de nombreuses collectivités étrangères et institutions internationales lors des premières rencontres internationales[3] de Ras Jebel, pour s'inspirer de pratiques innovantes et construire des partenariats de projets sur son territoire.***

- Avec l'évolution du monde et notamment l'apparition de problématiques globales, mondiales, telles que le réchauffement climatique ou les pandémies, des alliances de collectivités se développent. Elles incitent les communes à prendre leur part dans le dialogue international : une certaine diplomatie des villes apparaît.

  En 2018, à Chefchaouen[4] (Maroc), ***des représentants des villes intermédiaires rassemblées à l'échelle mondiale ont plaidé pour la génération d'un dialogue constructif entre les métropoles et les villes intermédiaires, en vue de mettre en œuvre les agendas mondiaux et de parvenir à un codéveloppement durable prenant en compte l'emploi décent et l'implication des jeunes.***

  Lors de la COP 26 à Glasgow, ***les 100 communes les plus importantes du Monde[5], réunies au sein du C40 se sont réunies pour apporter leurs contributions aux négociations internationales.***

1 http://www.uemoa.int/fr/organes-uemoa/le-conseil-des-collectivites-territoriales

2 Voir copie annexe

3 http://www.commune-rasjebel.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=222:premiere-journee-des-rencontres-internationales-de-la-ville-de-ras-jebel&catid=19&Itemid=101&lang=fr
https://sens-eco.org/rencontres-internationales-ras-jebel-2019/

4 https://maroc-diplomatique.net/chefchaouen-appel-a-generer-un-dialogue-constructif-entre-les-metropoles-et-les-villes-intermediaires/
https://www.uclg.org/fr/media/nouvelles/coup-d-oeil-sur-le-programme-du-1er-forum-mondial-des-villes-intermediaires-de

5 https://www.c40.org/cop26/

PARTIE I

Les intérêts de la coopération décentralisée pour ma commune

La coopération décentralisée facteur d'appui à la décentralisation

La Constitution de 2014 dispose dans son article 131 que « la décentralisation est concrétisée par des collectivités locales comprenant des municipalités, des régions et des districts dont chaque catégorie couvre l'ensemble du territoire de la République ». Aussi, l'ensemble du pays a-t-il été communalisé en 2016 avec la création de 86 nouvelles communes et l'extension des limites de 191 autres afin qu'elles englobent leurs arrière-pays ruraux[6].

La décentralisation — dont la feuille de route prévoit qu'elle s'étale sur 27 ans — s'inscrit dans le processus de démocratisation enclenché en Tunisie. Cette démocratisation doit se traduire par la concertation entre les acteurs locaux, la négociation au profit de l'intérêt public, une pratique de citoyenneté, l'apparition de nouveaux espaces d'initiatives et l'exercice d'un pouvoir local. Elle est aussi appelée à être appréhendée comme un processus de mobilisation citoyenne, de cadre d'exercice de la citoyenneté et de construction progressive d'un comportement favorable à une gestion participative et démocratique de la vie communale.

Enfin, la décentralisation se destine à créer les conditions favorables au développement économique des Collectivités Territoriales en renforçant leurs capacités en matière de gestion dans la perspective d'accroître progressivement leur autonomie.

Cette autonomie, encouragée par le transfert de compétence et la formation conduits par l'État et plusieurs composantes de la société civile, est favorisée par le travail des partenaires techniques et financiers agissant dans le domaine de la décentralisation et se renforcera, pour les communes qui en expriment la volonté, par le biais de la coopération décentralisée en s'inspirant de l'argumentaire et des pistes d'actions que ce guide entend développer.

6 Cf. répartition territoriale de la Tunisie en Annexe 1

1 État des lieux des engagements des communes tunisiennes

Depuis de longues années déjà, les communes tunisiennes se sont attachées à développer des relations avec des collectivités locales étrangères. Ces engagements[7] ont revêtu différentes formes :

- les jumelages, ressentis parfois comme n'ayant qu'un caractère protocolaire, mais qui permettent notamment des échanges culturels et sportifs, vecteurs d'ouverture vers l'extérieur pour les jeunes ;
- d'autre part, les opérations de coopération décentralisée qui appréhendent un spectre plus large, multidimensionnel, touchant aux secteurs économique, commercial, industriel, agricole et de plus en plus aux domaines du développement durable en particulier à l'environnement et à la gouvernance locale.

Ces actions ont souvent été initiées par les Ambassades tunisiennes et certains Consulats généraux et Consulats[8]. Elles ont également été le fruit de relations personnelles entre le résident d'une municipalité tunisienne et celui d'une collectivité locale étrangère. Il est aussi arrivé, mais le cas est plus rare, qu'une communauté de tunisiens émanant d'une même localité tunisienne et vivant à l'étranger dans une même municipalité, soit l'artisan de la signature d'un partenariat.

Sur le plan statistique, il est intéressant de noter que, depuis 1964 (premier accord recensé), les municipalités tunisiennes ont établi 174 partenariats avec des collectivités locales étrangères. Parmi ces accords, certains sont en sommeil ou carrément oubliés (comme la relation entre Monastir et Royan). D'autres ont été ponctuels, sur un projet spécifique (Villepinte — Le Bardo)[9]. Mais certaines coopérations (Tunis/Marseille ou Sfax/Grenoble) se déploient sur diverses thématiques mobilisant nombre d'acteurs locaux et s'engagent vers l'avenir.

1.1 Les répartitions par pays et grandes zones géographiques

L'Europe domine les actions de coopération avec la Tunisie avec 116 accords signés, représentant 68 % de l'ensemble des accords avec des communes tunisiennes.

- Au sein des pays européens, la France avec 48 accords signés arrive nettement en tête. Elle est suivie par l'Italie avec 24 accords signés. Ces pays totalisent, à eux deux, environ 40 % de l'ensemble des accords au niveau des municipalités tunisiennes.

Parmi les accords recensés, 38, soit 22 %, ont été signés avec des communes des pays arabes.

- Le Maroc, avec 12 accords signés, suivi par l'Algérie et l'Égypte avec 5 accords, sont les pays, hors de l'Europe, avec lesquels des partenariats se sont développés.

Le reste des pays du monde n'occupe qu'une place modeste avec 10 % des accords signés.

7 Cf. liste des engagements en Annexe 2

8 En 2004, relance du jumelage entre Nabeul et Seto (Japon) https://tunisie.co/article/11857/actus/ambassades-et-consulats/reactivation-du-jumelage-entre-nabeul-et-la-ville-de-seto-au-japon-011414

9 http://ville-villepinte.fr/votre-ville/presentation-de-la-ville/les-relations-internationales/

1.2 La répartition par villes

45 municipalités tunisiennes sur les 350 existantes sont concernées par des partenariats conclus avec des collectivités locales étrangères, soit moins de 15 % des municipalités de Tunisie.

- La municipalité de Tunis est de loin en tête avec 32 partenariats.
- Elle est suivie par les municipalités de
  - Sousse : 15 accords ;
  - Sfax : 15 accords ;
  - Kairouan : 13 accords ;
  - et Bizerte : 10 accords.

1.3 La répartition par date

Le premier jumelage réalisé par une municipalité tunisienne fut conclu entre Tunis et Cologne en juin 1964. Il a été suivi par deux accords signés au Sénégal, lors de la visite du Président Bourguiba dans ce pays en novembre 1965, entre Sfax et Dakar, d'une part, Sousse et Thiès, d'autre part. Le premier partenariat avec la France n'a été établi qu'en 1977 entre Sousse et Boulogne-Billancourt.

La grande majorité des accords conclus entre des communes tunisiennes et des collectivités locales étrangères l'a été avant les événements politiques de janvier 2011. Depuis lors, une petite dizaine de partenariats ont été conclus toutefois forts intéressants du fait de leur teneur, parce qu'établis sur la base de projets concrets. À cet égard, il faut noter, à titre d'exemple, les accords entre Ras Jebel et Colombes, El Aïn et Bourges, Testour et Lescar et la confirmation de la relation entre Tunis et Marseille.

2 Les apports de la coopération décentralisée aux communes

2.1 Montée en compétence des municipalités

Les communes du monde évoquent dans leurs dialogues des problématiques communes, cherchent des solutions et échangent leurs expériences. La coopération entre pairs s'inscrit dans le cadre de la nouvelle dynamique de coopération, de concertation et de solidarité internationale qui s'est instaurée entre les villes de la planète.

Cela permet aux maires de travailler ensemble sur des questions multidimensionnelles d'intérêt commun qui ont un impact sur le développement économique et social de leur commune, d'échanger des connaissances et de transposer localement des pratiques qui ont fait leurs preuves auprès d'autres collectivités territoriales, de bénéficier de transfert de compétences et de partage d'expériences.

La coopération entre pairs c'est également démontrer la volonté d'internationaliser sa commune, de l'inscrire dans une dimension plus vaste et de procéder à la promotion de son image au niveau international.

La conférence « Villes Ouvertes : Réfléchir et agir pour une meilleure gouvernance locale[10]

et participation citoyenne en Tunisie » qui s'est tenue en octobre 2018 à Tunis constitue le lancement officiel du projet « Futur Proche — Développement local et services décentralisés pour la durabilité et la citoyenneté active en Tunisie ».

Ce projet, financé par la Coopération Italienne, dont la Région Toscane est chef de file, implique un vaste consortium d'entités locales, institutions et associations italiennes et tunisiennes dont la Région Sardaigne, les communes de Capannori, Carrare et Florence, les communes de Tunis, Jendouba Kasserine, Sidi Bouzid et Tataouine, la Fédération Nationale des Villes Tunisiennes....

Le projet vise à promouvoir : la décentralisation, la gouvernance locale et le renforcement des institutions locales ; l'économie sociale et solidaire par le développement d'entreprises locales durables et le soutien à l'accès au marché ; la santé à travers l'amélioration de la qualité et de l'accessibilité des services de santé de base et le renforcement du ménagement sanitaire. En particulier l'initiative vise à donner un appui et une formation pour les fonctionnaires des municipalités, les délégués des institutions tunisiennes, le personnel des établissements de santé locaux et du ministère de la Santé et les associations locales sélectionnées dans ***5 Gouvernorats de la Tunisie*** *: Grand Tunis, Kasserine, Sidi Bouzid, Tataouine et Jendouba.*

2.1.1 Échanges d'expertises

L'échange d'expertise a pour dessein fondamental de partager des ressources informatives. Dans le schéma d'un partenariat, une commune peut être amenée à bénéficier du parcours d'expérience d'une autre commune confrontée à une problématique similaire. Le partenariat se traduira par la mise en place d'un cadre de référence commun de coopération à travers lequel une étude prospective ou une stratégie de développement, notamment sectorielle, peut s'enrichir d'expertise, d'informations et d'expériences étrangères.

Le programme « Valeur Gabès : Valorisation de l'Eau urbaine à travers des actions et instruments innovateurs »[11]

La Ville de Gabès a bénéficié d'un programme de coopération avec la métropole de Barcelone (Espagne), l'INSA de Lyon et le réseau MedCités pour faire face aux impacts du changement climatique par la planification et l'innovation pour une gestion efficace des eaux pluviales urbaines. — Montant 800 000 €.

2.1.2 Inscription dans une démarche de projet.

L'idée est que par la coopération, les communes acquièrent une capacité à agir en « mode projet » et non plus en réaction ou simplement par à-coups. Le travail en mode projet correspond à la fois à une méthodologie de travail et à un mode de management dont l'objectif est de faire collaborer plusieurs personnes sur un projet commun.

10 https://www.cospe.org/wp-content/uploads/2018/10/Communique-de-Presse_11.10.2018_FR.pdf

11 https://www.pseau.org/outils/actions/action_resultat.php?&tout=1&ac[]=3653

Mener un projet par une coopération internationale permet d'adopter des pratiques de pilotage qui seront utiles sur les autres activités municipales.

2.2 Financements

L'accès à des financements internationaux, provenant directement de communes partenaires ou de programmes proposés par des bailleurs internationaux, est un des intérêts importants d'une politique internationale.

2.2.1 Les réalités

Les communes tunisiennes dans leur ensemble, certes à des niveaux différents, sont handicapées par un déficit de leurs ressources financières. Aussi, sont-elles confrontées à l'impératif de rechercher d'autres sources de financement pour réaliser leurs projets. Le secteur bancaire à disposition impose des conditions difficiles et des coûts élevés. L'action des partenaires techniques et financiers œuvrant en Tunisie concerne un faible nombre de communes. De plus, le caractère doublon (deux organismes ou plus intervenant sur un même thème dans une même municipalité) de certains bailleurs prive d'autres communes de bénéficier d'un apport en compétence et en financement.

De ce fait, se procurer des financements par le biais de partenariats avec des communes étrangères, en particulier, celles du monde occidental, demeure une piste de travail qu'il devient utile de considérer et, pourquoi pas, de privilégier.

> *En 2020 la coopération décentralisée franco-tunisienne a permis le transfert d'environ 850 000 €.*

2.2.2 Les thématiques

Il est préférable, dans un cadre de partenariat avec recherche de financement, de s'inscrire dans la logique des priorités internationales actuelles soit, de favoriser les thématiques suivantes : développement durable, protection de l'environnement, économie d'énergie, gestion et recyclage des déchets, assainissement, développement urbain, gestion des inondations, accès à l'eau, la coopération scientifique, etc.

> *Kairouan et Strasbourg (France) ont noué un partenariat depuis 2015* ***autour du thème prioritaire des déplacements urbains et des mobilités actives. Après des premiers échanges, un premier projet de 93 000 Đ est cofinancé par le ministère des Affaires étrangères français[12].***
>
> ***Puis à partir de cette expérience, Kairouan et Strasbourg, associées à la ville de Mdhila et plusieurs partenaires techniques, ont pu répondre à l'appel à propositions « Autorités locales : partenariats pour des villes durables » de la Commission européenne lancé à***

12 https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=14396

l'automne 2018. En 2020, ce projet est l'un des 15 sélectionnés sur 260 candidatures. Le programme d'actions prévoit notamment la mise en œuvre de 7 projets d'aménagements d'espaces publics et la création d'une Maison du vélo à Kairouan ainsi que l'aménagement de 3 circuits pédestres et cyclistes à Mahdia[13]*.*

La Commission européenne s'est engagée à co-financer 95 % du montant total du projet, soit environ 2 795 000 € maximum.

2.3 Porte ouverte sur l'extérieur : dimension internationale

Sans doute faut-il se soustraire à la conjecture de réduire la coopération décentralisée au simple financement de projets de développement. Le partenariat avec des communes étrangères étant autant l'apanage des relations nord-sud que sud-sud, l'extension des activités communales vers l'international peut aussi s'appréhender comme une contribution à la civilisation universelle et une adhésion à la dimension internationale de la solidarité.

La porte ouverte sur l'extérieur offre à la commune l'opportunité de valoriser son image à l'étranger, de faire montre de son potentiel économique, de sa richesse culturelle ou encore de son attractivité touristique. C'est aussi, l'expression de son dynamisme et une source d'enrichissement par d'autres cultures.

Coopération Ras Jebel — Colombes (France)[14]

Ce projet entend répondre au besoin et à la volonté de la commune de Ras Jebel de tendre vers le développement d'un cadre urbain «vert» et d'en faire un espace moins minéral à même de lutter contre le réchauffement climatique et favoriser un cadre de vie plus agréable pour ses citoyens en plantant 1000 bigaradiers. En plus de l'appui institutionnel et des liens de coopération qui se développeront entre Colombes et Ras Jebel, ce projet contribuera à sensibiliser les citoyens de Ras Jebel, notamment les jeunes, à l'importance de la lutte contre le changement climatique. Il sera également question de mettre en valeur un patrimoine à la fois matériel et immatériel, autour des bigaradiers, pour faire état d'un circuit de production vertueux et respectueux de l'environnement tout en développant une réflexion sur la gestion et mise en valeur des ressources naturelles.

2.3.1 Les jeunes

Les jeunes de moins de 25 ans composent près de 40 % de la population tunisienne. Ils constituent un appréciable potentiel d'avenir. L'ouverture de leur commune vers l'extérieur leur ouvrirait un formidable espace d'espoir et d'épanouissement. Les multiples rencontres internationales associant coopération internationale et jeunesse insistent, en particulier, sur la mobilité des jeunes, l'échange de compétences, les séjours interculturels, la coopération interscolaire, le renforcement des capacités des jeunes dans la société civile, la formation professionnelle et davantage d'implication dans la dynamique communale.

13 https://www.facebook.com/ProjetAUTREMENT

14 https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=16181

L'école écologique — un projet entre El Ain et Bourges (France) [15]

La commission de la santé et de l'environnement à la commune d'El Ain a préparé un projet intitulé l'enfant écologique dans le cadre de la préparation de la stratégie de développement durable de la commune.

Le projet vise à développer au niveau des écoles primaires une conscience des enjeux environnementaux inhérents à la pollution et à l'agriculture chimique à travers le développement des clubs environnementaux au niveau de chaque école des communes de El Ain et Bourges œuvrant à l'éducation environnementale. Budget 50 000 €.

2.3.2 Les entreprises

La porte ouverte sur l'extérieur par le biais d'un partenariat avec une commune étrangère constitue un appréciable tremplin pour les entreprises et favoriserait leur intégration dans le tissu de la coopération économique internationale. De ce fait, les opérateurs économiques verraient, entre autres avantages, le renforcement de leur capacité dans de multiples domaines : investissement, gestion, joint-venture, opérations communes vers des pays tiers, etc.

L'implication des Chambres de commerce et d'industrie régionales dans le cadre d'accords conclus avec des partenaires étrangers serait un facteur assurément dynamisant à même de favoriser l'émergence de pistes de coopération nouvelles.

Une offre de service intégrée aux pépinières d'entreprises de cinq territoires [16]

Créée par Monastir, Saint-Étienne (France), Katowice (Pologne), Tamatave (Madagascar) et Sierre (Italie), la Pépinière Internationale est une offre de service intégrée aux pépinières existantes sur ces 5 territoires partenaires. Elle permet aux entreprises de découvrir le tissu économique d'un territoire étranger en bénéficiant .d'un accompagnement dans une pépinière du territoire d'accueil

2.4 Attractivité

Les municipalités ont de plus en plus un rôle à jouer dans le développement de l'attractivité de leur territoire, c'est-à-dire la capacité de leur ville à attirer des entreprises, des touristes, des emplois… Pour cela, il faut que la ville soit choisie par ces personnes pour s'y installer parce qu'elles trouvent les bonnes conditions, la bonne image, la bonne réputation.

Cette attractivité d'une commune réside dans son environnement et son potentiel. On peut citer à titre d'exemple, les espaces naturels et l'infrastructure hôtelière pour le tourisme, le poids du tissu industriel, les capacités de production agricole, l'existence d'universités, de centres de recherches et de parcs technologiques, la variété des associations constituant la société civile et la palette de leurs activités, les projets de développement, d'infrastructure et d'urbanisme, l'existence de zones industrielles, le cas échéant des conditions préférentielles à l'endroit de l'investissement, etc.

Le fait de tisser des liens internationaux avec d'autres communes ou de participer à des réseaux

15 https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=15661

16 https://www.saint-etienne.fr/projets/relations-internationales/international-conomie/international-conomie

internationaux joue aussi sur l'image de la ville. Ces relations démontrent le dynamisme de l'équipe municipale, son ancrage dans le monde et valorise ainsi l'image du territoire tunisien notamment auprès des entreprises.

Par les relations signées avec des communes étrangères, la commune tunisienne peut faire valoir qu'elle est acceptée par d'autres villes, qu'elle va évoluer rapidement, qu'elle va bénéficier d'appui pour son développement.

Les villes de SFAX, SOUSSE ou KAIROUAN, avec chacune plus de 13 à 15 partenariats, présentent un ancrage international dynamique.

Sfax International[17], créée en mai 2019, émane de la volonté commune d'une dizaine d'organisations de développement économique, recherche et enseignement supérieur du territoire. Ensemble, ils ont pour ambition de s'unir pour promouvoir Sfax à l'international et renforcer son attractivité pour le commerce, l'innovation, la science et l'investissement auprès de l'étranger, notamment les entreprises.

2.5 La diplomatie des villes

« Le XIXe siècle a été le siècle des empires, le XXe, celui des États-nations. Le XXIe siècle sera celui des villes ». Cette citation Wellington Webb, l'ancien maire de Denver aux États-Unis, investit les partenariats internationaux entre collectivités territoriales d'une dimension allant croissante.

Les villes, par le truchement et la multiplication des réseaux qui les réunissent, forment une alliance dont le dynamisme, l'engouement et la créativité semblent vouloir venir pallier la relative léthargie des États à l'égard des grandes problématiques qui préoccupe la planète.

Les grandes villes du monde orchestrent la tendance. Rien n'interdit toutefois aux villes du sud de prendre la liberté de s'arrimer à ce fantastique mouvement et d'en recueillir les retombées.

*À écouter [18]: la contribution du maire de Chefchaouen (Maroc) & Vice-président de la Task Force Climat de CGLU Afrique, M. Mohamed SEFIANI sous le thème : **« Les collectivités territoriales, la crise climatique et une reprise verte après la COVID-19 », lors du webinaire préparatoire au Forum international des maires 2020, organisé par le bureau des Nations Unies pour le développement durable. — Oct. 2020***

17 https://sfaxinternational.org/sfax-international/

18 https://www.facebook.com/watch/?v=392345368441135

3 Le cadre juridique de la coopération décentralisée

Alors que la Constitution de 1959 ne prévoyait qu'un seul article se rapportant aux autorités locales, le titre VII de la Constitution de 2014 en consacre douze soit de 131 à 142.

La loi organique n° 2018-29 du 9 mai 2018, relative au Code des collectivités locales comprend 400 articles. Trois d'entre eux, soit les articles 40, 41 et 42, sont dédiés à la coopération décentralisée.

Le code stipule notamment que les collectivités locales sont des éléments de l'État tunisien dont le champ d'intervention et les règles d'intervention (et de maniement de l'argent public) sont encadrés par la loi. Aussi, comprendre la portée des termes de la loi permet à chaque collectivité d'engager des relations à l'international dans le respect du cadre prescrit.

3.1 Les textes

3.1.1 La constitution

Dans le cadre de la constitution tunisienne, les relations internationales des collectivités locales sont évoquées par l'article 140 en ces termes :

> *« **Article 140** : Les collectivités locales peuvent coopérer et créer entre elles des partenariats, en vue de mettre en œuvre des programmes ou réaliser des actions d'intérêt commun. Les collectivités locales peuvent également établir des relations extérieures de partenariat et de coopération décentralisée. La loi fixe les règles de coopération et de partenariat. »*

3.1.2 L'article 40 et suivants du code des collectivités locales

Les règles annoncées se trouvent dans les articles 40 – 41 et 42 du Code des collectivités locales :

> *Art. 40 — Dans les limites autorisées par la loi, et sous réserve de respecter les engagements de l'État tunisien et sa souveraineté, les collectivités locales peuvent conclure des conventions de coopération et de réalisation de projets de développement avec des collectivités locales relevant d'États avec lesquels la République tunisienne entretient des relations diplomatiques ou avec des organisations gouvernementales ou non gouvernementales œuvrant pour la promotion de la décentralisation et du développement local. Les conventions signées par le président de la collectivité locale avec des parties étrangères portent notamment sur les domaines culturels, sociaux, économiques, la formation professionnelle, le sport, la santé, l'enseignement, l'urbanisme, l'agriculture, la protection de l'environnement, l'appui aux énergies renouvelables et l'égalité entre les sexes. Lors des négociations avec des parties étrangères à l'effet de signer des conventions, les collectivités locales s'obligent à se concerter avec les services compétents du ministère chargé des affaires étrangères. Les textes des conventions sont obligatoirement transmis au ministère chargé des affaires étrangères deux mois au moins avant leur soumission à l'approbation du conseil de la collectivité locale.*

À partir de la date de la notification des documents de la convention, le ministère chargé des affaires étrangères peut refuser le projet de convention pour des raisons de souveraineté liées à la politique étrangère de l'État ou à l'ordre public. La collectivité locale concernée peut intenter un recours contre le refus du ministère chargé des affaires étrangères devant la cour administrative d'appel de Tunis qui statue dans un délai maximum d'un mois à partir de la date de sa saisine à charge d'appel devant la Haute Cour administrative qui statue dans un délai de deux mois à partir de la date de sa saisine. Les raisons de souveraineté ayant motivé le refus ne sont divulguées qu'aux instances juridictionnelles concernées. La décision de la Haute Cour administrative est définitive. En cas de recours juridictionnel, la délibération du conseil de la collectivité locale est reportée jusqu'au prononcé d'une décision juridictionnelle définitive.

***Art. 41** — Les conventions n'entrent en vigueur qu'après leur approbation par le conseil de la collectivité et la publication de ladite approbation au journal officiel des collectivités locales. Les conventions sont publiées sur le site web de la collectivité locale concernée.*

***Art. 42** — Les collectivités locales s'engagent à respecter leurs engagements avec les parties étrangères et veillent à préserver la réputation et la souveraineté de la République tunisienne. Les personnes et les parties concernées par des relations de partenariat et de coopération s'engagent à ne commettre aucun acte de nature à porter atteinte à la réputation et à la dignité de la République tunisienne.*

3.2 Les points à vérifier

Plusieurs points sont donc à vérifier par la commune lors d'un engagement international :

- le quoi ?
- avec qui ?
- sur quoi ?
- comment ?

3.2.1 Le quoi ?

La loi autorise un engagement international sous couvert de la signature d'une convention.

Par convention, il faut entendre tout texte signé par au moins deux parties, comportant des intentions, des déclarations, des engagements.

3.2.2 Avec qui ?

Une convention doit être signée par au moins deux parties, dont la commune tunisienne.

La loi précise avec qui signer ou ne pas signer.

Les parties étrangères autorisées sont :

I. Une collectivité locale étrangère « relevant d'États avec lesquels la République tunisienne entretient des relations diplomatiques »

1. une ville n'a pas obligation de signer avec une ville :

a. elle peut signer avec une province (italienne), une « communauté rurale » (sénégalaise), ou une communauté d'agglomération (française) ;

2. cette ville doit appartenir à un État, reconnu officiellement par la Tunisie ;

3. et la Tunisie doit avoir des relations diplomatiques avec cet État.

II. « Une organisation gouvernementale ou non gouvernementale œuvrant pour la promotion de la décentralisation et du développement local »

b. Par « organisation gouvernementale », on entendra les organisations intergouvernementales telles que les agences onusiennes (UNESCO, PNUD…).

Attention, une collectivité tunisienne ne peut signer directement avec un État étranger. Les relations avec les États étrangers relèvent de la souveraineté de l'État tunisien.

3.2.3 Sur quoi ?

La convention permet de se mettre d'accord entre parties sur les thématiques d'intervention.

- Les collectivités interviennent dans le cadre de leurs compétences.
- La loi ne restreint pas particulièrement les champs d'intervention.
  - Elle ouvre « *sur les domaines culturels, sociaux, économiques, la formation professionnelle, le sport, la santé, l'enseignement, l'urbanisme, l'agriculture, la protection de l'environnement, l'appui aux énergies renouvelables, la gouvernance et l'égalité entre les sexes* ».

3.2.4 Comment ?

Comme tout acte officiel, la signature d'une convention doit suivre une procédure :

1) Élaboration d'un projet de texte ;

2) Soumission du projet au ministère des Affaires étrangères pour non-objection (2 mois avant le vote au conseil de la collectivité) :
Le code stipule que les communes tunisiennes sont tenues, avant de procéder à la signature de conventions avec des partenaires étrangers, de se concerter avec les services compétents du ministère des Affaires étrangères dans l'objectif de demeurer dans l'espace des relations diplomatiques de la Tunisie et d'agir dans le respect de la souveraineté du pays.

3) Vote par le conseil communal :

- Le Président de la collectivité, selon la loi, est l'exécutif des votes du conseil. Il ne peut signer une convention avant un vote.
- Ainsi, un Président de collectivité ne peut pas signer un accord de coopération ou même une déclaration d'intention (qui a valeur d'accord), immédiatement, lors d'un premier déplacement à l'étranger ou lors de la participation à un colloque international.

4) Signature par le Président de la collectivité.

La convention ne peut entrer en vigueur que lorsque la décision municipale a été publiée sur le journal officiel des collectivités locales.

Voir exemples de conventions en annexe.

PARTIE II

La **boîte à outils** de la coopération décentralisée

1 Se lancer dans une coopération décentralisée — Préalables

Se lancer dans une opération de coopération décentralisée est une aventure qui peut être exaltante. La première des conditions réside dans le fait de savoir que ce type de partenariat existe. Dans un second temps, il est important de réaliser que l'entreprise de conclure ce type de partenariat est possible. Enfin, si la volonté se dessine dans la cadre d'une projection prospective de valorisation de la commune en lui attribuant notamment une dimension internationale, et si les mentalités évoluent vers l'acceptation du concept, prendre la décision de procéder à la démarche.

1.1 La préparation d'un document présentant le profil de la commune

La préparation d'un document présentant le profil de la commune est primordiale. Elle appelle un agencement précis qui pourrait s'organiser en deux parties.

- La première serait indicative, d'ordre général et s'attacherait à décrire :
  - la situation géographique avec cartographie et photographies
  - la situation démographique en soulignant la répartition par tranche d'âge
  - les données historiques
  - de manière aussi détaillée que possible les potentialités de la commune sur les plans agricole, industriel, touristique, universitaire, ainsi que tout élément susceptible d'attribuer à la commune un cachet particulier : sites archéologiques, zone industrielle, parc technologique, monuments ou sites classés, etc.
- La seconde partie aurait un caractère davantage prospectif et concernerait la stratégie de développement de la commune. Elle présenterait les secteurs et les aspects spécifiques sur lesquels un possible partenariat pourrait être réalisé.

L'idéal serait que le document papier puisse exister sur Internet dans le cadre de la politique de communication de la commune.

1.2 L'engagement du Maire et savoir ce que la commune veut aller chercher (Stratégie)

Se placer dans une logique de développement, de réalisation de projets et de valorisation d'une commune, quelle que soit sa dimension, dans le but d'améliorer les conditions de vie des citoyens, est une réalité qu'il appartient au Maire et au Conseil municipal de définir.

Toutefois, l'acquisition d'un positionnement volontariste vis-à-vis d'une démarche vers l'international impose d'élaborer une stratégie, à court ou moyen terme, et de ce fait d'opérer le choix des priorités et de mettre en évidence les éléments à même de pouvoir favoriser la mise en place d'un partenariat.

Les priorités porteraient évidemment sur les domaines traditionnels que sont l'économique, le social voire l'infrastructure. Cependant, il est utile d'avoir à l'esprit que les secteurs relatifs au développement durable, à l'environnement, à l'économie d'énergie, à l'urbanisme, bénéficient d'un engouement particulier au niveau international.

1.3 La désignation d'un responsable du suivi et la montée en compétence

Un des éléments clés pour formaliser un partenariat est la désignation d'une équipe ou, à défaut, d'une personne responsable de la coopération internationale au sein de l'administration municipale. C'est certes un effort particulier au regard des capacités locales, mais qui est indispensable pour des coopérations d'envergure.

Cette personne aura la compétence nécessaire sur le plan des langues parlées et écrites et une pratique correcte de l'outil informatique afin de pouvoir :

- Sillonner les réseaux internationaux des villes et se renseigner sur les possibilités de coopération susceptibles de convenir à la commune,
- Déployer une stratégie incitative de communication relative aux enjeux de la commune.

Elle détiendra aussi de solides capacités en montage de projet et suivi budgétaire de manière à permettre à la commune tunisienne de respecter les contraintes et recommandations dans le cadre des appels à projets internationaux.

Elle se tiendra en retrait des préoccupations quotidiennes qui incombent aux présidents de municipalités et aux Conseils municipaux pour se focaliser sur l'identification des opportunités répondant aux choix prioritaires arrêtés par la stratégie communale.

Enfin, elle aura pour tâche principale d'assurer le suivi avec les éventuels partenaires contactés.

2 Trouver le partenaire

La coopération décentralisée est un jeu à deux (voir à plusieurs). Les communes tunisiennes peuvent chercher des investisseurs étrangers, mais la coopération et la collaboration avec un « partenaire » qui est une collectivité locale est une nécessité pour certains programmes.

De multiples opportunités existent pour trouver la commune la plus pertinente.

2.1 Pourquoi un partenaire ?

Dans le cadre de ses projets de développement, la municipalité tunisienne peut, au-delà des moyens nationaux que l'État lui transfère, se tourner vers l'international pour développer son territoire.

Les bailleurs de fonds sont aujourd'hui fortement intéressés par les coopérations de pays à pays en

financant directement les projets locaux. Toutefois, pour de multiples raisons (difficultés à suivre de nombreux projets locaux, nouvelles problématiques locales, etc.) ces bailleurs souhaitent financer des projets dans le cadre de « partenariats ». Ainsi, dans l'esprit du bailleur, la collectivité du Nord assurera, auprès de la collectivité partenaire, un rôle d'appui à la maîtrise d'ouvrage.

> *Dans l'appel à projet franco-tunisien,*[19] ***les ministères des Affaires étrangères français et tunisien imposent : « les projets devront être portés conjointement par des collectivités françaises et tunisiennes »***

Mais au-delà de ce soutien financier, l'intérêt de la coopération décentralisée de collectivité à collectivité est d'être d'abord une coopération de pair-à-pair. Elle favorise le dialogue entre élus ou entre techniciens territoriaux qui partagent les mêmes problématiques et peuvent ainsi confronter leurs approches sur un plan d'égalité et de réciprocité.

2.2 Les opportunités pour un partenariat

La coopération décentralisée est d'abord une confiance entre les hommes et les femmes qui pilotent leurs municipalités. Aussi, pour que la coopération se développe, des liens forts doivent s'établir pour maintenir la coopération face aux multiples aléas qui seront rencontrés.

Dans un premier temps, les communes tunisiennes pourront s'appuyer sur **les affinités entre élus tunisiens et étrangers**. Au cours de leur vie, les élus tunisiens ont pu parfois faire des rencontres à l'international, dans le cadre de leurs études, de missions économiques ou d'autres raisons. Ils ont alors tissé des liens de confiance avec des personnes qui, de leur côté, ont pu accéder à des postes importants dans leurs pays.

Cette relation ancienne permet d'accélérer les liens et l'engagement de projets.

La diaspora tunisienne à l'étranger est aujourd'hui importante. Elle reste toutefois moins structurée et associée au développement des territoires tunisiens que les communautés d'autres pays. Pourtant elle permettrait aux maires tunisiens d'entrer en rapport beaucoup plus simplement avec les maires français, italiens ou allemands notamment.

> ***L'Association pour la Promotion de la Coopération et de l'Amitié entre la France et la Tunisie (APCAFT) a mobilisé***[20]***, dans le cadre de la lutte contre le covid à l'été 2021,*** *les Communes de Drancy, de Bobigny, de Clichy-sous-Bois, de Noisy-le-Grand, de Livry-Gargan, de Champigny-sur-Marne, de Vincennes, de Meudon, du Bourget, de Dugny, de Garges-lès-Gonesse, de Dammarie-les-Lys et du Conseil départemental de la Seine Saint-Denis. Plus de 1 million de masques et de multiples autres dons ont ainsi été réunis au profit des Tunisiens.*

19 https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/02.02.2021_communique_-_ouverture_de_l_appel_a_projets_en_soutien_de_l_aap_franco-tunisien_cle0f2d8c.pdf

20 https://www.lecourrierdelatlas.com/lapcaft-mobilise-avec-succes-les-collectivites-pour-la-tunisie/

Au profit de la commune de Testour[21], l'association Franco Tunisienne des Pyrénées-Atlantiques (AFRAHT 64) mène depuis une dizaine d'années des actions de coopération avec la Tunisie dans les domaines de la santé, de la recherche, de la formation et de la démocratie. Cette association a mobilisé la ville de Lescar et la communauté d'agglomération de Pau Pyrénées. Cela a permis d'engager un projet de 22 k€ en 2019 sur la collecte et le traitement des déchets.

Au-delà, les réseaux internationaux permettent aux élus et agents des communes tunisiennes de participer à des forums internationaux au cours desquels, ils peuvent rencontrer des homologues de différents pays et tisser des liens.

Enfin, dans certains cas, la collectivité tunisienne qui a préparé sa stratégie internationale aura identifié les caractéristiques du partenariat qu'elle souhaite créer. À partir de cette identification, elle pourra, en fonction de ses moyens, solliciter un cabinet international pour identifier la collectivité qui lui correspond le mieux.

3 Les procédures à respecter

La réalisation d'un partenariat avec une commune étrangère repose sur le critère de respect des procédures sur les plans politique, administratif, technique, voire diplomatique. Elle requiert de ce fait discipline, organisation et coordination des actions dans la gestion et la pertinence de l'utilisation des différents instruments conduisant à l'objectif à atteindre. Elle impose de se préoccuper de l'environnement dans lequel on intervient, du respect des conditions préalables liées aux différents contextes et de faire preuve d'une non négligeable capacité d'anticipation.

3.1 La rédaction d'une convention

Il n'y a pas de cadre formel et juridique d'une convention. Simplement les collectivités locales étant parties d'un État, elles doivent clarifier qui elles sont précisément et dans quel cadre légal elles peuvent s'engager dans une coopération.

Les conventions sont donc rédigées essentiellement :

1) pour permettre à chaque État de vérifier que les collectivités respectent le droit interne ;

2) pour proclamer à sa population une vision du monde (partenariat avec tel ou tel pays) ;

3) pour clarifier entre partenaires les engagements réciproques sur les projets.

21 https://lapresse.tn/83337/don-dun-camion-benne-a-testour-la-cooperation-decentralisee-consacree/
https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/detailProjet.html?criteres.prjId=15967

3.1.1 Un acte politique

La convention est dans un premier temps un acte « politique » entre deux autorités locales.

Les points suivants seront donc présents dans une convention :

1) Identification des collectivités et des signataires

- Nom, type de collectivité, pays, zone géographique ;
- Nom et qualité des signataires ;
- Type d'approbation : délibération… ;
- Lois des deux pays autorisant la signature d'une convention avec une personne morale internationale.

2) Objet de la convention

- Décrire les objectifs généraux recherchés par les partenaires ;
- Situer l'action dans le cadre d'objectifs généraux définis par chaque collectivité territoriale en matière de coopération.

3.1.2 Un acte technique

Au-delà de la proclamation de la volonté politique de partenariat, de nombreuses conventions cadrent la proposition de projets concrets. Le travail de rédaction d'une convention de partenariat est alors un moyen de discuter entre partenaires et de vérifier la compréhension par chacun des tenants et aboutissants de la relation. Ainsi, il apparaît opportun de préciser quelques points supplémentaires, pour assurer l'efficacité de l'action.

1) Actions et calendrier

- Décrire précisément des actions de manière quantitative et qualitative ;
- Proposer un chronogramme d'exécution.

2) Montant prévisionnel des engagements financiers

- Présenter les engagements financiers des deux collectivités et des organismes partenaires en termes monétaires, mais également en termes de moyens humains et d'équipements ;
- Préciser les financements à rechercher et auprès de quelles institutions.

Souvent, dans le cas d'une convention « politique » qui a dans un premier temps une portée symbolique, les questions de « montant prévisionnel des engagements » et des « actions » pourront être renvoyées à la signature d'un avenant. Pour cela il pourra être inséré l'article suivant :

- *« Il sera dressé annuellement, en concertation entre les partenaires, un plan d'action commun en vue d'atteindre les objectifs fixés ultérieurement dans ce(s) domaine(s) d'action ».*

3.1.3 Durée d'une convention et résiliation

La durée de la convention n'est pas obligatoirement mentionnée :

- Dans le cadre de « serment de jumelage » à vocation symbolique, il ne sera pas fait mention de durée.
- Dans le cadre d'accords plus « techniques » qui encadrent la réalisation de projet, il revient aux

partenaires de préciser la durée prévue de l'accord et les conditions de reconduction (reconduction tacite ou non).

Certaines collectivités, notamment leurs services juridiques, souhaitent parfois qu'une procédure de « recours » en cas de contentieux soit inscrite dans la convention. Cette mention, quelle qu'en soit la rédaction, est inutile. En effet, les deux collectivités étant des personnes morales de droits publics internes différents, la détermination du régime juridique applicable aux conventions de coopération entre collectivités publiques tunisiennes et étrangères est impossible.

La fin d'une convention de coopération peut donc être une décision unilatérale : il est inutile de la formaliser dans le texte de la convention.

3.1.4 Quelles sont les langues à utiliser dans les conventions ?

Les conventions seront rédigées en Arabe pour la partie tunisienne.

Elles seront traduites dans chaque langue officielle pour les villes étrangères signataires de manière à ce que chacune des communes puisse transmettre la convention au contrôle de légalité de son État et en face la promotion auprès de sa population.

Les différentes versions sont signées lors de la même cérémonie.

3.2 Procédure de déplacement à l'étranger

Cette procédure n'est nécessaire que pour les missions officielles. Elle a pour dessein l'obtention des frais de mission et surtout la délivrance d'un passeport de mission qui permet d'accéder à un certain nombre de pays et notamment à l'espace Schengen sans visa.

1. Recevoir une invitation de la ville étrangère.
2. Adresser un écrit au ministre de l'Intérieur spécifiant les détails de la mission.
3. Attendre l'accord du ministre.
4. Générer un ordre de mission sur le système « RACHED » accessible aux municipalités.
5. Présenter l'ordre de mission assorti de l'accord du ministre à la Direction des Affaires Administratives et Financières (DAAF) du ministère de l'Intérieur.
6. Signature de l'ordre de mission par la DAAF du Ministère.
7. Présenter l'ensemble des documents à la Direction des Frontières et des Étrangers du ministère de l'Intérieur pour l'obtention d'un passeport de service.
8. L'ordre de mission signé par la DAAF du Ministère permet de déclencher l'obtention des frais de mission.

3.3 L'information du ministère des Affaires étrangères

3.3.1 À Tunis

En application des termes de l'article 40 du code des collectivités locales, les textes des projets de conventions entre collectivités locales tunisiennes et entités étrangères sont obligatoirement soumis aux services compétents du ministère des Affaires étrangères deux mois au moins avant leur soumission à l'approbation du conseil de la collectivité locale.

Le rôle du Ministère sera de donner son avis à la lumière de la conformité de la relation appréhendée dans le contexte général des engagements diplomatiques de la Tunisie. Il reste donc vrai que dans certaines, à priori, rares situations, le ministère des Affaires étrangères en raison de conjonctures particulières ou de souveraineté peut opposer objection.

3.3.2 Les Ambassades et Consulats

Les Ambassades, Consulats généraux et Consulats ont l'évidente obligation diplomatique de défendre les intérêts de leur pays et d'en assurer une multidimensionnelle promotion dans leur espace d'accréditation.

Aussi, les représentations diplomatiques et consulaires tunisiennes, dont les coordonnées se situent sur le site du ministère des Affaires étrangères : (https://www.diplomatie.gov.tn/nc/acces-rapide/nos-missions-a-letranger/) sont-elles à la disposition des collectivités locales pour procéder, dans la limite de leurs compétences, à de multiples actions telles que la prospection, la mise en relation, la facilitation dans l'entreprise de certaines formalités, la livraison d'informations relatives à la législation tunisienne au partenaire étranger, etc.

4 Les obstacles à surmonter

Les obstacles à surmonter par les collectivités locales sont en général dus à certaines faiblesses, notamment :

- Une formation souvent inadaptée à l'établissement d'une coopération décentralisée
- Un montage financier adapté
- Démarches projets et suivi des termes de l'accord signé
- La gestion des dons

4.1 Une formation collective de la municipalité

L'action internationale des collectivités est un outil au service des multiples politiques publiques locales mise en œuvre par une municipalité. Ainsi, l'action internationale doit être portée par la municipalité.

Il revient donc au Président de la commune de proposer une formation généraliste sur les possibilités qui existent pour sa commune dans le développement des relations internationales. Cette formation doit pouvoir intéresser les différents élus et cadres de la municipalité.

Dans un second temps, une formation plus approfondie pourra concerner un groupe d'élus spécifiques (une commission de la coopération décentralisée) adossée à un ou deux cadres municipaux pour maitriser les contraintes et opportunités autant s'agissant de la conformité au cadre légal que pour ce qui est de la méthodologie.

De nombreux programmes d'appui à la décentralisation tunisienne permettent de se former à cette pratique.

Par ailleurs, dans le même contexte, le Centre de Formation et d'Appui à la Décentralisation (CFAD), organisme public sous la tutelle du ministère de l'Intérieur, pourra remplir cette mission en organisant des sessions de formation aux représentants municipaux chargés des relations internationales.

4.2 Le plan de financement

Un projet mené en coopération internationale nécessitera de la commune tunisienne un minimum d'investissement financier. Dans la majorité des cas, cet apport se limite à 15 % du projet. Pour des projets de faible ampleur budgétaire (moins de 50 000 Đ), la commune tunisienne apportera parfois jusqu'à 50 % du budget.

Toutefois, cette participation au budget global du projet peut correspondre à de la valorisation du temps de travail des agents de la commune (gestion du projet, participation à des journées de formation, diverses activités). Ainsi, la commune tunisienne perçoit des montants importants sans consommer de manière trop importante ses ressources budgétaires.

4.3 Démarche Projet et capacités de suivi

La capacité des communes à s'engager dans une démarche projet est impérative pour pouvoir maintenir une coopération sur la durée et capter des financements. Une démarche de projet est la mise en place d'un cadre général méthodologique en vue de la réalisation d'une ambition adaptée aux réalités et aux besoins de la population. La démarche se projette au préalable sur une conception puis sur l'établissement d'un calendrier qui définira un espace-temps. Il s'agira, successivement, de se fixer un objectif, d'en analyser la faisabilité, d'estimer les moyens humains et financiers nécessaires à sa réalisation. Il est impératif dans cette optique de rédiger un synopsis soulignant les détails du projet, en particulier, les multiples étapes de sa réalisation, ce qui permettra à terme d'en faciliter l'évaluation.

La constitution d'une équipe ou à défaut d'un responsable chargé du suivi/évaluation d'un programme de partenariat avec une commune étrangère constitue l'une des garanties de la pérennité de la relation et, le cas échéant, de la réussite d'un projet.

La mise en place d'une telle structure, outre le fait qu'elle manifeste la volonté et le sérieux de la démarche, permettra de suivre le déroulement du partenariat et, le cas échéant, du projet, d'en mesurer l'avancement et de procéder à l'évaluation du processus engagé en appréciant la corrélation entre objectifs et résultats.

L'échec ou la réussite de l'opération fera l'objet d'une autoréflexion certainement utile pour les opérations ultérieures.

4.4 Dons et Acheminement

Une insuffisante connaissance de la législation tunisienne peut être la cause de certains blocages dans l'acheminement des dons qu'ils soient financiers ou en nature.

4.4.1 Les transferts financiers

S'agissant des transferts financiers, leur entière transparence — en particulier la spécificité de l'origine des fonds, leur destinataire et le cadre de leur utilisation finale — annihile toute suspicion de blanchiment et réduit les retards de décaissement. À l'instar de ce qui est fait par certaines municipalités, l'ouverture par la commune d'un compte bancaire à la Banque Centrale de Tunisie serait de nature à permettre une meilleure fluidité des transferts.

4.4.2 Les dons matériels

Pour ce qui est des dons en nature, les démarches douanières se doivent d'être entreprises à priori. Les effectuer à postériori est à même de ralentir l'aboutissement de l'opération. Aussi, serait-il judicieux de se conformer aux règles en vigueur et de consulter le portail des douanes (https://www.douane.gov.tn/?id=4) avant toute procédure d'importation.

La réception de dons en nature implique obligatoirement l'aval du ministère concerné en fonction de la nature du produit importé : le ministère de la Santé publique pour les produits et matériels médicaux, celui de l'agriculture pour les produits à vocation agricole, etc.

Les dons adressés aux municipalités sont exempts de toutes taxes douanières.

5 Conclusion

Ce travail s'est voulu une porte ouverte sur le monde. Il s'est attelé à proposer un éclairage particulier sur les relations internationales entre communes de la planète et la concrétisation de leur possible rapprochement par la mise en œuvre de partenariats de coopération.

Il a été conçu comme cadre de référence mis à la disposition des présidents de communes tunisiennes qui ambitionneraient de s'orienter vers la coopération internationale. Il a aussi pour dessein incitatif de se rapprocher des décideurs communaux qui n'y ont pas pensé ou, disons-le plus simplement, de ceux qui n'ont pas osé aller vers la positivité de la solidarité internationale, souvent par manque d'informations, à mieux appréhender les processus qui conduisent à la constitution d'une entente de coopération et donc à la construction d'un partenariat avec une commune étrangère.

Il s'agit donc de l'élaboration d'une production à appréhender tel un fil conducteur qui décrit méthodologiquement le pas-à-pas d'une démarche vers l'international, qui offre d'envisager les multiples dimensions d'un partenariat et de saisir le large spectre des perspectives qu'il offre aux collectivités locales.

C'est donc ce que modestement ambitionne ce guide en offrant l'opportunité aux décideurs municipaux d'arrimer leur commune à un vaste espace de coopération moderne impliquant les territoires du monde dans leur diversité et leur complémentarité.

Annexes

1 Annexe 1 - La répartition territoriale de la Tunisie

Conformément au tableau ci-dessous, la répartition territoriale en Tunisie obéit à deux logiques :

- Une logique de déconcentration, avec un découpage du territoire en 24 gouvernorats, chacun d'entre eux subdivisé en 274 délégations à leur tour découpées en 2084 secteurs (Imedas).
- Une logique de décentralisation modifiant la cartographie communale de la Tunisie faisant passer le nombre de communes de 264, avec des limites géographiques quasi confondues avec celles de l'urbanisation (ce qui faisait que les aires communalisées n'ont pas dépassé 10 % de la surface totale du pays et 35 % de la population n'étaient pas rattachées à des communes), à 350 municipalités complétant ainsi la couverture intégrale du territoire tunisien, conformément aux nouvelles dispositions constitutionnelles. De ce fait, l'ensemble des Tunisiens sera considéré effectivement en milieu communal, quel que soit le lieu de résidence.

Déconcentration Administrative (Représentants de l'État)	24 Gouvernorats	264 Délégations
		2073 Secteurs
Décentralisation Politique (Structures élues)	24 Conseils Régionaux (?)	350 Municipalités

2 Annexe 2 - Communes étrangères coopérant avec des municipalités tunisiennes

Pays étrangers	Communes étrangères	Municipalités tunisiennes
Algérie	Alger	Tunis
	Annaba	Bizerte
	Constantine	Sousse
	Oran	Sfax
	Tlemcen	Kairouan
Allemagne	Ahlbeck	Djerba-Midoun
	Braunschweig	Sousse
	Cologne	Tunis
	Hausham	Hammam Sousse
	Helmstedt	Djerba-Houmt Souk
	Marburg	Sfax
	Münster	Monastir
	Stuttgart	Menzel Bourguiba
	Wenden	Douz
Arabie Saoudite	Jeddah	Tunis
Autriche	Linz	Gabès
	Vienne	Tunis
Belgique	Boussu-Hornu	Hammam Sousse
	Dour	Douz
	Mons	Kairouan
	Renaix	M'saken
Brésil	Rio de Janeiro	Tunis
Canada	Granby	Hammam Lif
	Montréal	Tunis
Chili	Santiago	Tunis
Chine	Shenyang	Sfax
	Weihai	Sousse
E.A.U.	Aïn	Kairouan
E.U. Amérique	Miami	Sousse
Égypte	Alexandrie	Sfax
	Caire	Kairouan
	Caire	Mahdia
	Chebine el Kom	Hammam Sousse
	Port-Saïd	Bizerte

Pays étrangers	Communes étrangères	Municipalités tunisiennes
Espagne	Almuñécar	Kélibia
	Barcelone	Tunis
	Carthagène	Carthage
	Cordoue	Kairouan
	Barcelone	Sfax
France	Agde	Djerba-Houmt Souk
	Aix-en-Provence	Carthage
	Antony	Hammam Lif
	Anzin	M'saken
	Bédarieux	Médenine
	Bordeaux	Tunis
	Boulogne-Billancourt	Sousse
	Bourg-en-Bresse	El Kef
	Clermont-Ferrand	Bizerte
	Fréjus	Tabarka
	Fresnes	Zarzis
	Grasse	Ariana
	Grenoble	Sfax
	Le Touquet-Paris-Plage	Sidi Bou Said
	Luxeuil-les-Bains	Hammam Lif
	Marseille	Sfax
	Marseille	Sousse
	Marseille	Tunis
	Mauguio-Carnon	Djerba-Midoun
	Montélimar	Nabeul
	Nevers	Hammamet
	Nice	Tunis
	Nîmes	Kalaâ Kebira
	Oullins	Ezzahra
	Paris	Tunis
	Romans-sur-Isère	El Jem
	Royan	Monastir
	Rueil-Malmaison	Le Bardo
	Saint-Brieuc	Gabès
	Saint-Nazaire	Mahdia
	Saint-Etienne	Ben Arous
	Saint-Priest	Hammam Sousse

Pays étrangers	Communes étrangères	Municipalités tunisiennes
France	Sète	Zarzis
	St Etienne	Monastir
	Toulon	Bizerte
	Toulon Ag	El Jem
	Versailles	Carthage
	Vienne	El Jem
	Villanova, Corse	Djerba-Ajim
	Villefontaine	Gremda
	Villeurbanne	Sfax
	Amplepuis	Ksar Hellal
	Bourbon-l'Archambault	Korbous
	Dunkerque	Bizerte
	Lille M	Sousse
	Colombes	Ras Jbel
	Bourges	El Aïn
	Lescar	Testour
Grèce	Athènes	Tunis
	Ile de Rhodes	Nabeul
	Ithaque	Djerba-Houmt Souk
	Kalamata	Bizerte
Italie	Aprilia	Ben Arous
	Arzachéna	Hammam Sousse
	Castiglione della Pescaia	Hammam Sousse
	Cervia	Hammam Sousse
	Civitavecchia	Radès
	île de Pantelleria	Kélibia
	Latina	Nabeul
	Marsala	Kélibia
	Mazara Del Vallo	Mahdia
	Naples	Gafsa
	Noto	Marsa
	Palerme	Bizerte
	Pavie	Douz
	Pérouse (Perugia)	Kairouan
	Port de Gênes	Radès
	Rome	Douz
	Rome	Tunis

Pays étrangers	Communes étrangères	Municipalités tunisiennes
Italie	Rome	Sfax
	Saint Vito Lo Capo	Goulette
	Salsomaggiore	Hammam Lif
	Siracusa	Médenine
	Cisterna Di Latina	Gombalia
	Tuoro	Lamta
	Venise	Tunis
Japon	Kyoto	Kairouan
	Seto	Nabeul
Jordanie	Akaba	Hammamet
	Amman	Tunis
Koweït	Koweït	Tunis
Liban	Byblos	Tunis
	Saïda ou Sidon	Ariana
	Sour	Carthage
Libye	Zaouïa	Hammam Lif
	Tripoli	Tunis
Mali	Tombouctou	Kairouan
Malte	Paola	Nabeul
Maroc	Casablanca	Sfax
	Casablanca	Tunis
	El Jadida	Nabeul
	Fès	Kairouan
	Kenitra	HammamLif
	Marrakech	Bizerte
	Marrakech	Sousse
	Marrakech	Tunis
	Rabat	Tunis
	Safi	Sfax
	Salé	Ariana
	Tanger	Bizerte
Mauritanie	Atar	Sousse
Oman	Masquât	Tunis
	Nizwa	Kairouan
	Salalah	Sousse
Ouzbékistan	Tachkent	Tunis
	Samarkand	Kairouan

Pays étrangers	Communes étrangères	Municipalités tunisiennes
Pologne	Pabianice	Ksar Hellal
	Żory	Ariana
Portugal	Aveiro	Mahdia
	Beja	Béja
	Braga	Bizerte
	Coimbra	Kairouan
	Lisbonne	Tunis
	Moura	Medjez el-Bab
	Porto	Sfax
Qatar	Doha	Tunis
Rép. Tchèque	Pilzen	Sfax
	Poděbrady	Sousse
	Prague	Tunis
Roumanie	Bușteni	Djerba-Midoun
Royaume-Uni	Londres	Tunis
Russie	Makhatchkala	Sfax
	Moscou	Tunis
Sénégal	Dakar	Sfax
	Louga	Béja
	Thiès	Sousse
Slovénie	Ljubljana	Sousse
Suède	Stockholm	Tunis
Suisse	Genève	Tunis
	Rolle	Hammam Sousse
Syrie	Lattaquié	Sousse
Turquie	Buek Chakamja	Kram
	Bursa	Kairouan
	Istanbul	Tunis
	Izmir	Sousse

Municipalités tunisiennes coopérant avec des communes étrangères

Municipalités tunisiennes	Communes étrangères	Pays étrangers
Tunis	Alger	Algérie
	Cologne	Allemagne
	Jeddah	Arabie saoudite
	Vienne	Autriche
	Rio de Janeiro	Brésil
	Montréal	Canada
	Santiago	Chili
	Barcelone	Espagne
	Bordeaux	France
	Marseille	France
	Nice	France
	Paris	France
	Athènes	Grèce
	Rome	Italie
	Venise	Italie
	Amman	Jordanie
	Koweït	Koweït
	Byblos	Liban
	Tripoli	Libye
	Casablanca	Maroc
	Marrakech	Maroc
	Rabat	Maroc
	Masquât	Oman
	Tachkent	Ouzbékistan
	Lisbonne	Portugal
	Doha	Qatar
	Prague	République Tchèque
	Londres	Royaume-Uni
	Moscou	Russie
	Stockholm	Suède
	Genève	Suisse
	Istanbul	Turquie

Municipalités tunisiennes	Communes étrangères	Pays étrangers
Sfax	Oran	Algérie
	Marburg	Allemagne
	Shenyang	Chine
	Alexandrie	Égypte
	Barcelone	Espagne
	Grenoble	France
	Marseille	France
	Villeurbanne	France
	Safi	Maroc
	Porto	Portugal
	Pilzen	République Tchèque
	Makhatchkala	Russie
	Dakar	Sénégal
	Rome	Italie
	Casablanca	Maroc
Sousse	Constantine	Algérie
	Braunschweig	Allemagne
	Weihai	Chine
	Miami	E.U. Amérique
	Boulogne-billancourt	France
	Marseille	France
	Lille	France
	Marrakech	Maroc
	Atar	Mauritanie
	Salalah	Oman
	Podebrady	République tchèque
	Thiès	Sénégal
	Ljubljana	Slovénie
	Lattaquié	Syrie
	Izmir	Turquie
Kairouan	Tlemcen	Algérie
	Mons	Belgique
	Aïn	EAU
	Cordoue	Espagne
	Nizwa	Oman
	Samarkand	Ouzbékistan
	Coimbra	Portugal
	Bursa	Turquie

Municipalités tunisiennes	Communes étrangères	Pays étrangers
Kairouan	Pérouse	Italie
	Kyoto	Japon
	Tombouctou	Mali
	Fès	Maroc
	Caire	Égypte
	Strasbourg	France
Bizerte	Annaba	Algérie
	Port Said	Égypte
	Clermont-Ferrand	France
	Toulon	France
	Dunkerque	France
	Marrakech	Maroc
	Tanger	Maroc
	Braga	Portugal
	Kalamata	Grèce
	Palerme	Italie
Hammam-Sousse	Hausham	Allemagne
	Boussu-Hornu	Belgique
	Chebine el kom	Égypte
	Saint-Priest	France
	Arzachèna	Italie
	Cervia	Italie
Hammamlif	Antony	France
	Luxevil-les-bains	France
	Salsomaggiore	Italie
	Zaouia	Libye
	Kenitra	Maroc
	Granby	Canada
Nabeul	Montélimar	France
	Ile de Rhodes	Grèce
	Latina	Italie
	Seto	Japon
	Paola	Malte
	El Jadida	Maroc

Municipalités tunisiennes	Communes étrangères	Pays étrangers
Douz	Wenden	Allemagne
	Dour	Belgique
	Pavie	Italie
	Rome	Italie
Mahdia	Caire	Égypte
	Saint-Nazaire	France
	Aveiro	Portugal
	Mazara Del vallo	Italie
Carthage	Carthagène	Espagne
	Aix-en-provence	France
	Versailles	France
	Sour	Liban
Ariana	Grasse	France
	Salé	Maroc
	Zory	Pologne
	Saïda ou Sidon	Liban
Jerba Midoun	Ahlbeck	Allemagne
	Mauguio-Carnon	France
	Busteni	Roumanie
Jerba Houmet-Essouk	Helmstedt	Allemagne
	Agde	France
	Ithaque	Grèce
Monastir	Münster	Allemagne
	Royan	France
	St Etienne	France
Kelibia	Almunécar	Allemagne
	Ile de pantellerai	Italie
	Marsala	Italie
El Jem	Romans-sur-Isère	France
	Toulon Ag	France
	Vienne	France
Gabès	Levie	France
	Barcelone	Espagne
	Linz	Autriche
	Saint-Brieuc	France
M'saken	Renaix	Belgique
	Anzin	France

Municipalités tunisiennes	Communes étrangères	Pays étrangers
Mednine	Bédarieux	France
	Syracuse (Siracusa)	Italie
Zarzis	Fresnes	France
	Sète	France
Hammamet	Nevers	France
	Akaba	Jordanie
Ben Arous	Saint-Etienne	France
	Aprila	Italie
Ksar Hellal	Amplepuis	France
	Pabianice	Pologne
Rades	Civitavecchia	Italie
	Port de Gênes	Italie
Menzel Bourguiba	Stuttgart	Allemagne
El Kef	Bourg-en-Bresse	France
Tabarka	Fréjus	France
Sidi Bou Said	Le Touquet-Paris-Plage	France
Kalaâ Kebira	Nîmes	France
Ezzahra	Oullins	France
Le Bardo	Rueil-Malmaison	France
Jerba Ajim	Villanova, corse	France
Korbous	Bourbon l'Archambault	France
Gafsa	Naples	Italie
La Marsa	Noto	Italie
La Goulette	Saintvito lo capo	Italie
Grombalia	Cisterna di Latina	Italie
Lamta	Tuoro	Italie
Béja	Beja	Portugal
Medjez El Bab	Moura	Portugal
Le Kram	Buek Chakamja	Turquie
Ras Jebel	Colombes	France
El Ain	Bourges	France
Testour	Lescar	France

Nombre de partenariats par municipalités

1-	Tunis :	32
2-	Sousse :	15
3-	Sfax :	15
4-	Kairouan :	14
5-	Bizerte :	10
6-	Hammam-Sousse :	8
7-	Hammamlif :	6
8-	Nabeul :	6
9-	Douz :	4
10-	Mahdia :	4
11-	Carthage :	4
12-	Ariana :	4
13-	Jerba Midoun :	3
14-	Jerba Houmet-Essouk :	3
15-	Monastir :	3
16-	Kelibia :	3
17-	El Jem :	3
18-	Gabès :	4
19-	Msaken :	2
20-	Médenine :	2
21-	Zarzis :	2
22-	Hammamet :	2
23-	Ben Arous :	2
24-	Ksar Hellal :	2
25-	Radès :	2
26-	Menzel Bourguiba :	1
27-	Kef :	1
28-	Tabarka :	1
29-	Sidi Bou Saïd :	1
30-	Kalaa Kebira :	1
31-	Ezzahra :	1
32-	Bardo :	1
33-	Jerba Ajim :	1
34-	Korbous :	1
35-	Gafsa :	1
36-	La Marsa :	1
37-	Goulette :	1
38-	Grombalia :	1
39-	Lamta :	1
40-	Béja :	1
41-	Medjez El Bab :	1
42-	Kram :	1
43-	Ras Jebel :	1
44-	El Ain:	1
45-	Testour :	1

3 Annexe 3 - Spécimen d'accord de coopération décentralisée

3.1 Convention de Jumelage Tunis — Marseille

SERMENT DE JUMELAGE

Nous,

Saifallah LASRAM, Maire de Tunis
Et
Jean-Claude GAUDIN, Maire de Marseille

Librement désignés pour répondre aux aspirations de nos concitoyens,

Certains de répondre aux aspirations profondes et aux besoins réels de nos populations,

Considérant que l'œuvre de l'histoire doit se poursuivre dans un monde élargi, mais que ce monde ne sera vraiment humain que dans la mesure où les hommes vivront libres dans des cités libres,

Considérant l'accord de coopération signé en date du 25 juin 2009,

Prenons-en ce jour l'engagement solennel :
- De maintenir des liens permanents entre les municipalités de nos villes, de favoriser en tous domaines les échanges entre leurs habitants pour développer dans une meilleure compréhension mutuelle le sentiment vivant de la fraternité,
- De conjuguer nos efforts afin d'aider dans la mesure de nos moyens au succès de cette nécessaire entreprise de paix et de prospérité :

L'ENTENTE entre les PEUPLES

Tunis, le dix juin deux mille quinze

Le Maire de Tunis,
Saifallah LASRAM

Le Maire de Marseille,
Jean-Claude GAUDIN

CONVENTION DE COOPÉRATION DÉCENTRALISÉE
ENTRE
LA VILLE DE SFAX ET LA VILLE DE GRENOBLE

La Municipalité de Sfax, représentée par son Maire, M. Mounir ELLOUMI, dûment habilitée par la délibération du Conseil Municipal en date du 25 juin 2018.

La Ville de Grenoble, représentée par son maire, M. Eric PIOLLE, dûment habilité par la décision du Conseil Municipal en date du....

– Considérant les liens d'amitié et de solidarité existants entre la République Tunisienne et la République Française,
– Considérant le protocole de jumelage signé entre les deux villes le 9 novembre 1998,
– Considérant le Code Général des Collectivités Territoriales de la République Française et notamment les articles L.1112-1 et suivants relatifs à la coopération décentralisée,
– Considérant la loi organique relative au code des Collectivités Locales de la République Tunisienne, et notamment le titre 7, l'article 40 et suivant relatifs à la Coopération Décentralisée.
– Rappelant que les villes de Grenoble et de Sfax ont établi des échanges puis près de 21 ans

Conformément à la volonté affichée de part et d'autre ; et sur la base des nombreux projets déjà effectués et en cours de réalisation ;

Ont convenu ce qui suit :

Article premier : OBJECTIFS
La Municipalité de Sfax et la Ville de Grenoble souhaitent coopérer étroitement en vue de développer le dialogue, le partage d'expertises, l'échange d'expériences et de compétences, contribuant ainsi à un développement économique, social et durable partagé. La présente convention vise à l'amélioration des conditions de vie de la population et au renforcement de la décentralisation.

Article 2 : DOMAINES D'INTERVENTION
Les axes de coopération retenus dans la présente convention s'inscrivent dans les domaines suivants :
– échanges institutionnels concernant le domaine d'intervention des deux communes ;
– expertise dans le domaine de l'aménagement du territoire ;
– valorisation du patrimoine historique, culturel et touristique ;
– développement économique et insertion socio-économique ;
– et tout domaine qui apparaitra ultérieurement souhaitable de promouvoir et qui devra être précisé par un avenant à cette convention.
La coopération se déroulera conformément aux lois en vigueur de chacune des parties.

Article 3 : ACTIONS ENVISAGÉES ET MONTANT PRÉVISIONNEL DES ENGAGEMENTS FINANCIERS

3.1 Actions envisagées
Afin de réaliser les objectifs de cette coopération et dans le cadre de la présente convention, les deux parties s'engagent à mettre en œuvre des actions communes et durables dans les domaines d'intervention définis à l'article 2. Ils souhaitent prioritairement mobiliser leurs efforts sur les actions suivantes :

- L'expertise et transfert de connaissance et bonnes pratiques en matière de Participation Citoyenne, et la Politique du Gouvernement Ouvert (open data),
- Expertise et échange du savoir et des bonnes pratiques en matière de :
  – Décentralisation et de la Gouvernance Locale,
  – Coopération Internationale,
  – Gestion des Ressources Humaines,
  – État Civil,
  – Affaires Municipales,
  – Développement Economique,
  – Patrimoine Foncier Municipal,
  – Gestion des autorisations de bâtir et suivi du Plan d'Aménagement,
  – Gestion spatiale numérisée du domaine communal (SIG, Publicité, etc.)
- Appui logistique : échange éventuel des équipements nécessaires pour la bonne gestion du service public (éclairage public, logiciels et matériels informatiques, etc.)

Article 4 : MODALITÉS DE MISE EN ŒUVRE DE LA COOPÉRATION

Article 5 : PILOTAGE
Un comité de pilotage, composé d'élus et de techniciens des deux collectivités territoriales, se réunit chaque année. Il fixe un programme de travail, définit les modalités de mise en œuvre des actions programmées et évalue la pertinence des actions conduites et les ajuste le cas échéant.

Le secrétariat de ce comité est assuré par la collectivité invitante.

Article 6 : OBLIGATIONS DES PARTIES

6.1 Pour la Ville de Sfax
La Ville de Sfax facilitera l'exécution de ces actions et pourra mobiliser les financements de l'État tunisien ou toute autre institution internationale, après en avoir informé la Ville de Grenoble.
La Ville de Sfax mettra à la disposition de la Ville de Grenoble tous les documents concernant ces programmes et portés à sa connaissance, ainsi que les documents de planification locaux et nationaux sur lesquels les actions de coopération s'inscriront.
La Ville de Sfax participera au financement des actions retenues dans le programme annuel de coopération avec la Ville de Grenoble et présentera un bilan annuel de cette participation.

6.2 Pour la Ville de Grenoble
La Ville de Grenoble participera au financement des actions retenues dans le programme de coopération avec la Ville de Sfax et pourra mobiliser des financements de l'État Français ou de l'Union européenne, après en avoir informé la Ville de Sfax. Les missions grenobloises seront conçues et planifiées avec la Ville de Sfax.
La Ville de Grenoble mettra à la disposition de la Ville de Sfax tout son savoir-faire et son expertise afférents aux actions choisies par les deux parties.

6.3 Sécurité
Les autorités françaises et tunisiennes garantiront la sécurité des personnes et des biens des élus et personnels des villes de Grenoble et de Sfax, ou experts mobilisés par elles, opérant sur leurs territoires.
Les deux villes veilleront à ce que les opérateurs présents sur le terrain respectent les règles fixées par les autorités des deux pays en vue d'assurer cette sécurité.

Article 7 : RELATIONS CONTRACTUELLES

7.1 Durée
La présente convention prendra effet à la date sa signature et après mise en œuvre des procédures de validation des deux pays, pour une durée de trois ans, renouvelable par tacite reconduction.

7.2 Résiliation
Tout différend né de l'application ou de l'interprétation de la présente convention sera réglé par voie de négociation entre les deux signataires de l'accord de partenariat.
En cas de désaccord, ou de non-respect des engagements réciproques, chacune des parties pourra, à tout moment, la dénoncer avec un préavis de six (6) mois.

Fait à Sfax/à Grenoble, le

Pour la Ville de Sfax
Le Maire
Mounir ELLOUMI

Pour la Ville de Grenoble
Le Maire
Eric PIOLLE

4 Annexe 4 - Organisations à même de faciliter la recherche de partenaires

- Fédération Nationale des Communes Tunisiennes : http://www.fnct.tn
- CGLU Afrique : https://www.uclga.org/
- Arab Towns Organization : http://www.arabtowns.org/
- Comité Permanent pour le Partenariat Euro-Méditerranéen (COPPEM) : https://www.coppem.org/
- Euromed : https://www.reseau-euromed.org/fr/
- MedCités : http://www.medcities.org/
- Réseau des Villes Maghrébines : Création en cours
- Cités et Gouvernements Locaux Unis (CGLU) : https://www.uclg.org/fr
- METROPOLIS : https://www.metropolis-urbanisme.fr/
- Association Internationale des Maires Francophones (AIMF) : https://www.aimf.asso.fr/
- Cités Unies France (CUF) : https://cites-unies-france.org/
- Commission Nationale de la Coopération Décentralisée : https://pastel.diplomatie.gouv.fr/cncdext/dyn/public/atlas/accesMonde.html
- Réseau des Villes et Pays d'Art et d'Histoire : https://www.sites-cites.fr/thematiques/villes-et-pays-dart-et-dhistoire/
- The League of Historical Cities (LHC) : https://www.lhc-s.org/
- Organisation mondiale sur l'e-Gouvernments des villes et gouvernements locaux (WeGO) : https://www.uraia.org/fr/institutions/map-en/wego-korea/
- Organisation des villes du patrimoine mondial (OVPM) : https://www.ovpm.org/fr/
- VNG (Pays-Bas) : https://www.vng-international.nl/